



# الموضوع

أثر استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية  
دراسة حالة الجزائر 1990-2013

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص : نقود و مالية

إشراف الأستاذ(ة):

■ أسماء حدانة

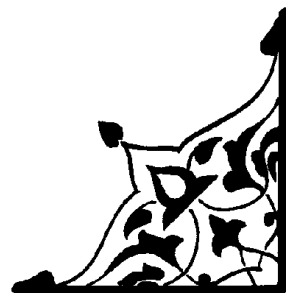
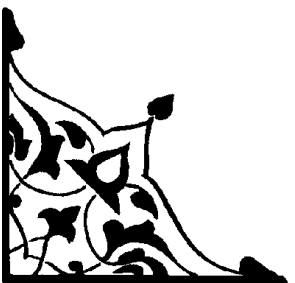
إعداد الطالب(ة):

■ فطيمة الزهرة بوليفة





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

"وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلٌ"

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ

# شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين و الصلاة والسلام على أشرف المرسلين وبعد...

الشكر لله المعين الذي بإذنه أتممنا إنجاز هذا البحث المتواضع

إنه لمن دواعي الاعتزاز و الشرف أن أتقدم بالشكر و العرفان إلى كل من ساهم في

إخراج هذا العمل المتواضع و أخص بالذكر:

الأستاذة الفاضلة **حدانة أسماء** التي كثيرا ما تحملت عناء الإشراف بالتوجيه طيلة مدة

إنجاز هذا العمل.

إلى أصدقائي و زملائي الذين ساعدوني على إنجاز هذا العمل

إلى جميع موظفين كلية علوم التسيير الذين لم يتوانوا في إمدادي بالمعلومات و

الإرشادات لإتمام هذا العمل.

# الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى:

ينبوع الحنان والمحبة التي تغمرني كل يوم بحبها في مطلع كل شمس, زرعت النور في عيني, علمتني أن العلم صبر, وبالصبر تتحقق الأمنى ... أمى الحبيبة أدامها الله لي قوتى ومثلى الأعلى فى الحياة

إلى الذى غاد كالنحل طلبا للرزق كى يسعدنى فى الحياة, إلى من بعث النور لى فى الظلام دليلا إلى رمز الأبوة الخالدة ...أبى الغالى رعاها الله لى

إلى صديقات الدرب ورفيقات العمر, إلى كل إخوتى وأختى وجميع أفراد أسرتى

من المعروف أن لكل دولة جهاز مصرفي يتكون عادة من البنك المركزي والبنوك التجارية، والمؤسسات المالية والبنك المركزي هو الهيئة المالية على قمة الجهاز المصرفي.

ويضم الجهاز المصرفي جميع النشاطات التي تمارس مختلف العمليات المصرفية التي تتعلق بجمع الودائع ومنح القروض، ويعد البنك المركزي العصب الحي لهذه الأنشطة و للاقتصاد الوطني لأي دولة، فهو يعكس الجوانب التنظيمية للسياسة النقدية التي تنعكس على إستراتيجية التنمية الاقتصادية في المجتمع.

لهذا فالبنك المركزي يسعى سعياً حثيثاً لإيجاد تقنية جديدة لتنظيم الاقتصاد القومي والطريقة المثلى ليعرض النقد من جديد في الاقتصاد ويشجعه على النشاط بطريقة عقلانية.

كما نجد أن استقلالية البنك المركزي ولو كانت بصفة جزئية تجعله من أهم الهيئات النقدية ذات الأولوية في رسم السياسة النقدية ، إذ يستطيع من خلال هذه الاستقلالية أن يساهم في إنجاز البرامج التنموية الضخمة كما يعتبر من بين أحد أكبر الهيئات الأكثر دقة في العمل النقدي، لكونه يعمل على تسيير كافة القطاعات الاقتصادية.

وباعتبار أن البنك المركزي له دور هام في الاقتصاديات المعاصرة، فإن الجزائر كغيرها من البلدان، قامت على تقوية نظامها الاقتصادي منذ الاستقلال بإنشاء البنك المركزي الجزائري، وعليه لا يمكن أن يكون في أي حال من الأحوال منفصلاً عن المعطيات الاقتصادية والمالية للوطن.

فغداة الاستقلال عملت السلطات النقدية الجزائرية على إنشاء قاعدة مصرفية والتي يتزعمها البنك المركزي والذي بدأ في المساهمة في رسم السياسة النقدية للجزائر، وذلك من خلال القيام بإصلاحات شاملة خاصة منها المتعلقة باستقلالية البنك المركزي ومحاولة ضبط آثار هذه الإصلاحات على مستوي السياسة النقدية .

ومن هذا المنطلق يمكن طرح الإشكالية التالية :

✓ ما مدى تأثير استقلالية البنك المركزي على مسار السياسة النقدية ؟

ومن خلال هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات التالية:

1-ماذا نعني باستقلالية البنك المركزي؟

2-فيما تتمثل العلاقة القائمة بين استقلالية البنك المركزي والسياسة النقدية؟

3-ما هي أهم الإصلاحات التي تبنتها الجزائر من أجل منح أكبر استقلالية لبنك الجزائر؟

فرضيات الدراسة :

- ✓ لا تعني استقلالية البنك المركزي الانفصال التام عن الحكومة
- ✓ إن استقلالية البنك المركزي تجعل السياسة النقدية أكثر فعالية وأكثر وضوح
- ✓ برزت استقلالية بنك الجزائر بعد صدور قانون (10/90) وتجسدت أكثر بالأمر (11/03)

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال معرفة مدى تأثير استقلالية البنوك المركزية في زيادة فعالية السياسة النقدية التي تسعى إلى تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة، وذلك يكون من خلال مختلف الإصلاحات والقوانين التي يضعها البنك المركزي

أهداف الدراسة:

- 1- تحديد مفهوم استقلالية البنك المركزي ومحاولة وضع اطار شامل ومتكامل لهذه الاستقلالية
- 2- إيضاح العلاقة الموجودة بين استقلالية البنوك المركزية والسياسة النقدية
- 3- تحديد أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية في تحقيق أهداف الاقتصاد

منهج الدراسة:

- المنهج التاريخي: من خلال عرض التطور التاريخي لنشأة لبنوك المركزية، والتطور التاريخي لنشأة بنك الجزائر
- المنهج الوصفي التحليلي: لتقديم أثر الإصلاحات التي تبنتها الجزائر خلال فترة التسعينات على بنك الجزائر



أسباب اختيار الموضوع :

-يعد موضوع استقلالية البنك المركزي من أهم المواضيع المطروحة على الساحة المصرفية لما لها من أهمية في دفع عجلة التنمية.

-إبراز الانعكاسات التي تربط استقلالية البنك المركزي بالسياسة النقدية  
الدراسات السابقة:

مذكرة للطالب ادهان محمد صلاح الدين بعنوان أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية ونقود لسنة 2010-2011، وقد توصل الى مجموعة من النتائج أهمها أن التأكد والإقناع بضرورة توكيل بنك الجزائر أصولا نقدية تدعمه في تحقيق الأهداف التي وضعت خلال كل مرحلة تنموية وذلك بمساعدة البنوك التجارية، حصر دور بنك الجزائر فقط في تمويل العجز النقدي والمالي، فقد كان دوره لا يتعدى دور المحاسب الإداري للأموال

تقسيمات الدراسة:

➤ **الفصل الأول:** تضمن الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي، حيث ينقسم إلى ثلاثة مباحث :

المبحث الأول تناول مفاهيم عامة حول البنك المركزي، في حين قد خصص المبحث الثاني ماهية استقلالية البنك المركزي، أما المبحث الثالث فقد تناول أهمية استقلالية البنك المركزي ومتطلبات نجاحها

➤ **الفصل الثاني:**تضمن الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها حيث قسم إلى ثلاثة مباحث وهي:المبحث الأول خصص لماهية السياسة النقدية،وفي حين خصص المبحث الثاني لأدوات السياسة النقدية وأهدافها،أما المبحث الثالث قد تناول أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية

➤ **الفصل الثالث:**تضمن أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية،حيث يتكون من ثلاثة مباحث،المبحث الأول خصص لتقديم بنك الجزائر،والمبحث الثاني خصص لدراسة مدى استقلالية بنك الجزائر بين قانون(10/90)والأمر (11/03)، والمبحث الثالث أثر القوانين المتعلقة باستقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية

الفصل الأول

الإطار النظري

لاستقلالية البنك

المركزي

### المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنك المركزي

يعد البنك المركزي المؤسسة التي تقف على قمة الجهاز المصرفي في البلاد ، كما تختلف هذه البنوك المركزية من حيث أهدافها عن البنوك الأخرى فقد لا تسعى أولاً إلى تحقيق الربح أساساً بقدر ما تعمل على إصدار النقد اللازم و التنسيق بين مختلف البنوك و مراقبتها و تتلقى الودائع من البنوك و تمنح لها القروض.

### المطلب الأول: نشأة وتطور البنك المركزي

لم تكن البنوك المركزية حديثة العهد و النشأة و إنما قديمة ، لكن نشاطها و أهميتها ازدادت واختلفت عما كانت عليه في البداية.

### الفرع الأول: نشأة البنك المركزي

كانت نشأة البنوك المركزية عبارة عن مرحلة متقدمة لتطور البنوك التجارية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث منحت لهذه الأخيرة خلالها سلطة الإصدار من طرف الدولة أصبحت حينها بمثابة بنوك تملكها الدولة ، ويعد البنك المركزي السويدي (بنك ريكس ) أقدم البنوك المركزية في العالم ، حيث تأسس سنة 1656 ثم نظم كبنك للدولة عام 1668 ورغم التقدم الملحوظ الذي شهده هذا البنك إلا أن مصرف إنجلترا الذي أسس سنة 1694 يعتبر الأول عالمياً من حيث تطبيقه لوظائف البنك المركزي ، وذلك بتطوير المبادئ التي يقوم عليها فن الصيرفة المركزية. ولقد تولى بعد ذلك إنشاء البنوك المركزية في العالم خاصة في الدول الأوربية حيث ظهر بنك فرنسا سنة 1800 وبنك فنلندا سنة 1811 ثم تلاهما بنك هولندا عام 1814 وبنك النمسا سنة 1817 ، أما الدنمارك فلم يظهر بها إلا عام 1818 ثم بلجيكا وكان ذلك سنة 1850.<sup>1</sup>

خلال القرن العشرين استمر تأسيس البنوك المركزية عبر العالم، وأهم حدث ساعد على إنشاء هذه البنوك هو المؤتمر المالي العالمي الذي انعقد في بروكسل عام 1920، والذي أوصى في تقريره الختامي بأن تقوم الدول التي لم تؤسس بنوكاً مركزية بإنشاءها بأسرع وقت ممكن.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، ط1، الجزائر، 2006، ص94.

<sup>2</sup> المرجع السابق ص95

### الفرع الثاني: تطور البنك المركزي<sup>1</sup>

سابقا وقبل بداية القرن العشرين لم يكن هناك تحديد واضح لمفهوم الصيرفة المركزية حيث لعبت المزاجية أو اختيارات الإدارات الفردية الدور الأساسي وعمليات البنك المركزي الذي يعد أن ذلك مركز النظام النقدي المصرفي حيث انحصر دوره أساسا في تنظيم إصدار الأوراق النقدية بموجب الضوابط التي تضعها الدولة مع المحافظة على قابلية تحويلها إلى ذهب أو فضة أو كليهما بحسب مقتضى ما كان جاريا.

اكتسبت هذه المصارف عبر الزمن العديد من الوظائف والواجبات والسلطات الأخرى أضافت عليها الصبغة العامة وذلك تحت اسم البنوك المركزية ويتجلى ذلك بمنح الدولة لمصرف موجود حق إصدار الأوراق النقدية لوحده أو تولي مهمة الإصدار الرئيسية لها أو مساعدتها على إنشاء مصرف إصدار جديد بصلاحيات وامتيازات خاصة ، متوافقة مع سيطرة ورقابة حكومية بدرجات متفاوتة.

و يرجع علماء الاقتصاد أسباب نشأة البنوك المركزية إلى عاملين أساسيين هما:

\_ الحصول على التمويل اللازم للحكومة سواء من خلال بنوك خاصة (مثل بنك إنجلترا سنة 1694) أو بنوك تابعة للدولة ( مثل بنك الدولة الروسي سنة 1817)

\_ توحيد إصدار البنكنوت (الأوراق النقدية ) ، وإدارة وحماية احتياطي الدولة من الذهب والمعادن ، مع تحسين نظام المدفوعات (واتبعت ذلك كل من سويسرا ، إيطاليا وألمانيا) والحصول على المنافع الاقتصادية من وراء هذا التوحيد.

وقد انحصر دو البنك المركزي في هذين المجالين خاصة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين الذي تزامن مع الحاجة الملحة للدور الذي تلعبه البنوك المركزية في إدارة الكتلة النقدية بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي على المستوى الكلي وهذا ما جعل الدول تتدخل و بشكل صارم في أعمال البنوك المركزية حيث أصبحت تدعى بنوك الدولة.

### المطلب الثاني: مفهوم البنك المركزي وخصائصه

يوجد العديد من التعاريف المختلفة للبنك المركزي، اختلفت في الكثير من جوانبها من حيث المعاني وكذا المصطلحات لكنها اتفقت في مجملها على الدور الذي يؤديه البنك المركزي بترؤسه قمة الجهاز المصرفي كما يتميز البنك المركزي بمجموعة من الخصائص تميزها عن غيره من البنوك.

<sup>1</sup> مجدي محمد شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000، ص218

## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

### الفرع الأول: مفهوم البنك المركزي

**تعريف 1:** يعرف البنك المركزي بأنه المؤسسة التي تتكفل بإصدار النقود وترأس النظام النقدي في كل دولة فهو يشرف على التسيير النقدي و يتحكم في البنوك العاملة في الاقتصاد على اعتبار انه بنك للبنوك وبنك للحكومة حيث يعودون إليه عند حاجتهم للسيولة ويقوم هذا الأخير بإعادة تمويل البنوك عند الضرورة أما فيما يخص الجانب الحكومي فتحصل منه على التسبيقات الضرورية في إطار القوانين والتشريعات السائدة ، وعلى هذا الأساس يعد البنك المركزي الملجأ الأخير للإقراض.<sup>1</sup>

**تعريف 2:** كما يعرف أيضا بأنه المؤسسة النقدية التي تقع في قمة الهرم للجهاز الصيرفي للبلد ، و التي تتحصر مهمتها الأساسية في إصدار النقود و رسم السياسة النقدية التي تهدف لتحقيق الاستقرار النقدي وثبات الأسعار و المحافظة على قيمة النقود ، إضافة إلى قيامها بمهمة الإشراف على المصارف التجارية وتوجيه نشاطها<sup>2</sup>

**تعريف 3:** ويعرف البنك المركزي على أنه عبارة عن بنوك تأخذ شكل شركة مساهمة حيث تملك الدولة الجزء الأكبر من أسهمها ضمانا للسيطرة وتكون مملوكة بصفة كاملة للدولة التي تقوم بتوجيه البنوك بما يخدم الأهداف القومية ، حيث تختلف البنوك المركزية من حيث أهدافها عن البنوك الأخرى ، قد لا تسعى أساسا لتحقيق الربح بقدر ما تعمل على توفير النقود اللازمة ، وتنسيقها بين البنوك، ومراقبتها وتلقي ودائعها وإقراضها كذلك عند الحاجة<sup>3</sup>

وقد نظر إلى البنك المركزي على أساس وظائفه وذلك باعتبار أنه مؤسسة مصرفية تقوم بجميع الأعمال المصرفية للدولة ، كما تمارس الرقابة النقدية على سياسات المصارف التجارية و غيرها من المؤسسات المالية ، و كان الدافع وراء إنشاء المصارف المركزية رغبة الحكومات في التدخل بالنشاط المصرفي و تنظيم إدارة عمليات الإصدار النقدي التي تولتها سابقا المصارف التجارية<sup>4</sup>

**تعريف شامل:** البنك المركزي يمثل قلب الجهاز المصرفي وهو مؤسسة نقدية عامة تحتل مركز الصدارة في هذا الجهاز، وهو الهيئة الوحيدة التي تتولى مهمة الإصدار النقدي في الدولة، كما أنه بنك الدولة الذي يقوم بجميع العمليات المالية المتعلقة بحساباتها ولذلك يعد الملجأ الأخير لها، فضلا عن قيامه بالإشراف عن البنوك التجارية ومراقبتها والإشراف على نشاط جميع البنوك الأخرى

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، ط4 ، الجزائر ، 2005 ، ص 11.

<sup>2</sup> محمود حسين الوادي ، كاظم جاسم العيسوي ، الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، ط1 ، عمان الأردن ، 2007 ، ص202.

<sup>3</sup> عبد الغفار حنفي ، الأسواق و المؤسسات المالية ، الدار الجامعية الإبراهيمية للنشر و التوزيع ، مصر ، 2004 ، ص22.

<sup>4</sup> حربي محمد موسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2006، ص217

## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

### الفرع الثاني: خصائص البنك المركزي<sup>1</sup>

هناك عدة خصائص تميز البنك المركزي كمؤسسة نقدية عن غيره من المصارف وهذه الخصائص هي:

- إن البنوك المركزية مؤسسات نقدية ذات ملكية عامة بالدولة هي التي تتولى إدارتها والإشراف عليها من القوانين التي تسنها والتي تحدد بموجبها أغراضها وواجباتها ، وتشترك مع الحكومة في رسم السياسة النقدية وتنفذ هذه السياسة عن طريق التدخل والتوجيه والمراقبة .

- يحتل مركز الصدارة وقمة الجهاز المصرفي، لكونه يتمتع بسلطة رقابته على البنوك وله القدرة على خلق النقود القانونية دون سواه و جعل جميع البنوك تستجيب للسياسة النقدية التي يرغب في تحقيقها .

- لا يسعى البنك المركزي للربح وإنما وجد لتحقيق الصالح العام للدولة ، ولكن إن حصل الربح فيكون ذلك م ن قبل الأعمال العارضة وليس الأساسية التي وجد المصرف لأجلها وغالبا ما تكون البنوك المركزية مملوكة من قبل الدولة .

- يتمتع بالقدرة على تحويل الأصول الحقيقية إلى أصول نقدية وله القدرة للهيمنة على إصدار النقد وعملية الائتمان في الاقتصاد الوطني.

- يمثل البنك المركزي المؤسسة المحتكرة لعملية إصدار النقد ولم يعد للمصارف التجارية أي دور في الإصدار في جميع دول العالم .

- هناك بنك مركزي واحد في معظم أقطار العالم باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية حيث يوجد فيها مؤسسة الإصدار النقدي خاضعة لسلطة نقدية ممثلة بمجلس الاحتياط الفيدرالي ، الذي يحدد السياسة النقدية للبلد والتي تلزم بتنفيذها جميع مصارف الإصدار ويسري هذا الإصدار على الهند وكذلك توجد مؤسسة نقد للإصدار في المملكة العربية السعودية والبحرين.

### المطلب الثالث: وظائف البنك المركزي

يقوم البنك المركزي في أي نظام مصرفي بوظائف عديدة، ويمكن حصر هذه الوظائف في النقاط التالية:

### الفرع الأول: بنك الإصدار:

<sup>1</sup> زكريا الدوري ، يسرى السامرائي ، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، ط1، عمان ، الأردن ، 2006 ، ص 26.

## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

تتمتع البنوك المركزية لوحدها بوظيفة إصدار النقود القانونية على شكل عملة ورقية تتفق مع السياسة العامة للدولة ، كما يتولى البنك المركزي وضع خطة الإصدار ومراقبة حجم الكتلة النقدية المتداولة .

ولعل أبرز الأسباب التي وحدث للبنك المركزي وظيفة الإصدار تتمثل في تزايد عدد المصارف المؤسسة في كل دولة والتي تتولى الإصدارات النقدية التي شهدت استعمالا موسعا مع تزايد التجارة أيضا، هذا ما أدى الى ضعف الثقة في الأوراق والشك في مصداقيتها إضافة إلى جملة من الأسباب الأخرى نوجزها في ما يلي <sup>1</sup>:

- إن الأوراق النقدية تمثل العملة الرئيسية المتداولة أي عملة التداول القانوني المعلنه بموجب تشريعي

- أن نقود الودائع و تزايدها من طرف البنوك التجارية فرض على السلطة إيجاد نوع من الرقابة على الائتمان من قبل البنك المركزي .

- كان من الضروري تركيز الإصدار في مصرف واحد يتمتع بدعم الحكومة لكي يعطى لهذه الأوراق قيمة متميزة وقبولا عاما بقوة القانون حيث تصبح عملة التداول القانوني بموجب التشريع.

- إن إصدار النقود يمكن و في ظروف ما أن يكون مصدر ربح عظيم، لذلك ركزت الدولة على ضرورة إصدار الأوراق النقدية في مصرف واحد ( البنك المركزي ) تفاديا لحدوث تقلبات نقدية تولد أزمة اقتصادية .

- إن إحكام الإصدار يجنب حدوث أو تكرار الأزمات المالية.

ويلجا البنك المركزي للإصدار عند :

- العجز في نفقات الدولة الاستثمارية أو التشغيلية .

- وجود فائض في ميزان المدفوعات ، حيث أن دخول رؤوس الأموال قصيرة أو طويلة الأجل أو فائض في الميزان التجاري يتطلب إصدار أموال بقدره .

- عند حاجة البنوك إلى سيولة .

<sup>1</sup> صلاح الدين فهمي محمود، النقود والبنوك، مطبوعات جامعة الأزهر، القاهرة، بدون تاريخ، ص161

## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

وتتم العملية بتحويل الأصول التي يحصل عليها البنك المركزي من الحكومة أو البنوك التجارية والتي تتمثل في الذهب والعملات الأجنبية إلى وحدات من العملة مساويا لما تم الحصول عليه<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: بنك الحكومة

يقوم بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاجها الإدارة الحكومية في خدمة الحكومة ومستودع لأموالها التي تحصلها عن طريق الضرائب والرسوم وغيرها وعليه تسحب الشيكات و الحوالات التي تستخدمها في وفاء ديونها والذي يؤدي عنها فوائد قروضها المختلفة كما يحتفظ بحسابات المصالح والهيئات والمؤسسات الحكومية ، ويقوم بنفس الوظائف التي يقوم البنك التجاري لعملائه حيث أن الحكومة تودع أموالها الحاضرة في شكل حسابات جارية لدى البنك المركزي<sup>2</sup>

كما أنه يمثل جهة الإقراض التي يمكن للدولة أن تلجأ إليها للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية لمقابلة عجز الموازنة العامة أو الحصول على قروض قصيرة الأجل ريثما تقوم بتحصيل مستحققاتها من الضرائب أو القروض من الأفراد ، بالإضافة إلى القروض غير العادية كحالات الكساد أو الحروب والطوارئ فمثلا يقبل البنك المركزي السندات الحكومية ( أو سندات الخزينة ) وتعتبر حقا له ويقدم مقابله نقود للخزينة أو قروض للحكومة وهي في الوقت الراهن من بين أهم غطاءين للإصدار النقدي في معظم الدول.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث: بنك البنوك

تتشأ النقود القانونية من طرف البنك المركزي ونظرا لاحتكاره بمثل هذا الامتياز فهو يمثل ملجأ الأخير للإقراض حيث تعود إليه البنوك التجارية إذا لم تجد سيولة في مكان آخر لذلك يقال عنه بنك البنوك كما أن هذه النقود تستعمل من طرف البنوك التجارية كاحتياطي مقابل الودائع التي تحملها . لذلك ازدادت أهمية البنك المركزي في نظام البنوك التجارية ويمكن حصر هذه المهام فيما يلي:

**أولاً: المسؤول عن الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية :** تحتفظ البنوك التجارية بأرصدة وودائع مختلف الأفراد والمشروعات وتحتفظ هذه الأخيرة بهذه الودائع والأرصدة لدى البنك المركزي وقد يكون ذلك طوعية منها وقد يتم ذلك بناء على نص القانون بذلك وإن كانت معظم التشريعات تنص على ضرورة احتفاظ البنوك التجارية بنسبة من التزاماتها التجارية في صورة نقدية سائلة لدى البنك المركزي وواقع الأمر أن أرصدة البنوك التجارية والتي تعتبر بمثابة ودائع لدى البنك المركزي تتحقق معها السيولة لهذه البنوك في حين أن هذه الأرصدة تحقق أغراض عدة لدى البنك المركزي.

<sup>1</sup> سليمان ناصر، مرجع سابق، ص98.

<sup>2</sup> أسامة محمد العوني، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997، ص232

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص41.



## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

تمثل الأرصدة موارد للبنك المركزي يستخدمها في عملياته مع مراعاة عدم الإضرار بالبنوك التجارية خاصة و أن البنك المركزي لا يلتزم بدفع أي فائدة عن هذه الأرصدة وقد يفرض البنك المركزي أن يكون جزءا من هذه الأرصدة في صورة ذهب أو عملات أجنبية فيضيفه بذلك إلى رصيده تحقيقا لأهداف معينة، وإمكانية استخدام هذه كأداة من أدوات الرقابة والائتمان داخل النظام المصرفي<sup>1</sup>

### ثانيا: الإشراف على عملية المقاصة

تتم عملية المقاصة والتي يقوم بها البنك المركزي للبنوك التجارية أولا بخصوم الحسابات المدينة من الحسابات الدائنة لكل بنك بالنسبة لبنك آخر، وفي حالة ظهور رصيد مدين على بنك آخر يصدر للبنك المدين شيكا لأمر البنك الدائن بهذا المبلغ لدى البنك المركزي و بعدها تقوم البنوك الدائنة بإيداع الشيكات المسحوبة لصالحها لدى البنك المركزي ونتيجة ذلك تزيد حسابات البنوك الدائنة بينما تنقص حسابات البنوك المدينة حيث يظل مجموع ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزي ثابتا ، وتتم عملية التقاص هذه في غرفة المقاصة بالبنك المركزي ، لا تساهم عملية المقاصة في تسوية المدفوعات بين أجزاء النظام المصرفي فحسب بل تساهم في توفير استعمال النقود لأغراض تسوية العمليات المصرفية أيضا، لهذا فالبنك المركزي يحتل هذه المكانة بحكم الخدمات التي يقدمها للجهاز المصرفي كله.<sup>2</sup>

### ثالثا: الملجأ الأخير للإقراض<sup>3</sup>

يعتبر قيام البنك المركزي بوظيفة المقرض الأخير من الوظائف الأساسية والمتمثلة في الرقابة على الائتمان والسيطرة عليه والمحافظة على قيمة النقد ومنع الهزات العنيفة التي تصيب الاقتصاد كله والمجتمع ،والمقصود من هذه الوظيفة هو وقوف البنك المركزي على الدوام بتقديم العون للسوق الائتمانية، في حالة الضيق المالي أو عند الضرورة بوضع ما يلزم من الأرصدة النقدية الحاضرة تحت تصرف البنوك التجارية أو غيرها من المؤسسات الائتمانية الأخرى سواء كان ذلك بتقديم قروض مباشرة ( بضمانات معينة ) أو كذا عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية والمالية لديه ، فمن ناحية نجد أن امتياز إصدار النقود الورقية يمكن البنك المركزي من مواجهة الطلب الشديد على العملية كما أن تركيز احتياطات البنوك التجارية لديه بمنحه قدرا كبيرا على الإقراض منه

<sup>1</sup> أسامة محمد العوني ، مجدي محمود شهاب ، مرجع سابق ، ص 226.

<sup>2</sup> إسماعيل عبد الرحمن ، حربي محمد عريقات ، مفاهيم ونظم اقتصادية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، 2004، ص 229.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 230.

## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

### المبحث الثاني: ماهية استقلالية البنك المركزي

تعد استقلالية البنك المركزي من أهم المجالات المطروحة في عصرنا الحالي على الساحة المصرفية حيث من شأن هذه الاستقلالية أن تزيد من مصداقية البنوك المركزية وفعالية السياسة النقدية وقد لوحظ خلال العقود الماضية تنامي الاتجاه نحو استقلالية البنك المركزي على المستويين النظري و العملي.

### المطلب الأول: مفهوم استقلالية البنك المركزي

لقد تحددت تعاريف استقلالية البنك المركزي ويمكن تلخيص ذلك فيما يلي:

**تعريف 1:** يتمثل مفهوم استقلالية البنك المركزي في منحه الاستقلال الكامل في إدارة السياسة النقدية من خلال عزله عن أية ضغوط سياسية من قبل السلطة التنفيذية من ناحية، ومن خلال منحه الحرية الكاملة في وضع وتنفيذ السياسة النقدية من ناحية أخرى.<sup>1</sup>

**تعريف 2:** لا نعني باستقلالية البنك المركزي الاستقلال التام عن الحكومة حيث أن البنك المركزي ما هو إلا مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة ولكن يجب أن تكون قراراتها وخصوصا في ما يتعلق بالسياسة النقدية مستقلة وأن تكون السياسة النقدية متسقة إلى حد كبير مع السياسة الاقتصادية<sup>2</sup>

**تعريف شامل:** تتمثل استقلالية البنك المركزي في منحه الحرية الكاملة في اتخاذ قراراته خاصة النقدية وذلك بغية تحقيق مجموعة من الأهداف النقدية وذلك من خلال عزله عن أي ضغوط من شأنها أن تعرقل هذه الأهداف، واستقلاله عن الحكومة بشكل عام لا كن مع الحفاظ على تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة

### المطلب الثاني: أسباب استقلالية البنك المركزي وأنواعها

### الفرع الأول: أسباب استقلالية البنك المركزي

<sup>1</sup> سليمان ناصر، مرجع سابق ص 105.

<sup>2</sup> عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله "أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية- بين النظرية والتطبيق" ملتقى المنظمة الجزائرية والتحويلات الاقتصادية - واقع وتحديات - يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ص 17

## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور استقلالية البنك المركزي من أهمها:<sup>1</sup>

-عدم نجاح وسيطرة وتحكم الحكومة بإدارة السياسة النقدية

-سعي الحكومات للسيطرة على البنوك المركزية لتوجيه السياسة النقدية بما يخدم سياساتها المالية والاقتصادية من خلال تطبيق بعض السياسات النقدية التي تساهم في التضخم وتخدم الموازنة العامة كالإصدار النقدي بدون مقابل.

-تأثير الاقتصاد السياسي على السياسة النقدية وهذا يظهر من خلال تأثير نتائج الانتخابات على الوضع الاقتصادي قبل وأثناء الانتخابات والهدف منه إحداث رواج اقتصادي قبل الانتخابات وان كان قصير المدى لحين نجاحهم في الانتخابات وهذا ما يسمى الدورة السياسية للنشاط الاقتصادي

-عدم فعالية وكفاءة السياسة النقدية خصوصا في مجال مكافحة التضخم في بعض الدول نتيجة لتدخل الحكومة بدرجة كبيرة في رسم السياسة النقدية , إذ أظهرت نتائج بعض الدراسات أن هناك علاقة بين استقلالية البنك المركزي وخفض معدلات التضخم دون التأثير السلبي على معدلات النمو , وهذه الدراسات نادى بضرورة استقلالية البنك المركزي.

- إن استقلالية البنوك المركزية عن الحكومة تجعله لا يخضع لها , وذلك في حالة طلبها أو إلحاحها على الإصدار النقدي الفائض لأن ذلك سيؤدي إلى ارتفاع الأسعار (زيادة التضخم) داخل إقليم الدولة.

- حصيلة الدراسات التي أثبتت أن التأثير التضخمي للحرية المطلقة للحكومة صنع السياسة النقدية للحكومة فالاستقلالية تعمل على كبح توجه الحكومة نحو إقرار العجز الموازن نتيجة الرفض الذي كان نتيجة مقابل تمويل عجز الموازين عن طريق الإصدار النقدي أو زيادة بيع السندات الحكومية و أدوات الخزينة.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: أنواع استقلالية البنك المركزي

يتعين علينا التمييز بين الاستقلالية في تحديد الأدوات والأهداف:

<sup>1</sup> ناجية عاشور، "دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2013-2014، ص21.

<sup>2</sup> ادهان محمد صلاح الدين، "أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، 2010-2011، ص26.

## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

### أولاً: الاستقلالية في تحديد الأهداف:

وتعني هل البنك المركزي حر في وضع الأهداف النهائية للسياسة النقدية أو بمعنى آخر حرية الهدف، وتصل هذه الحرية إلى أقصى درجة لها من الناحية النظرية، إذا ما خول إلى البنك المركزي صلاحيات إدارة السياسة النقدية دون تحديد، غير أن معظم البنوك المركزية لها أهداف تشريعية خاصة هذا ما يفقدها استقلاليتها، كذلك الأمر إذا ارتبط استقرار أسعار الصرف بأهداف رقمية تحددها الحكومة.

### ثانياً: الاستقلالية في تحديد الأدوات:

إن البنك المركزي يعتبر مستقلاً إذا كان حراً في اختيار أدواته التي يراها مناسبة لأجل تحقيق أهدافه النهائية، فالبنك المركزي لا يعد مستقلاً إذا ما التزم بقاعدة نقدية محددة.

إن فاستقلالية البنك المركزي تكمن في استقلالية الأدوات أين تكون له السلطة في اختيار أدواته من أجل تنفيذ أو تحقيق الأهداف المحققة بالتشريع، دون البحث عن الموافقة من الجهاز التنفيذي أو التشريعي.<sup>1</sup>

وللأخذ بمبدأ الاستقلالية يجب توافر ثلاثة شروط وهي:<sup>2</sup>

-التعريف الواضح بمفهوم استقلالية البنك المركزي من خلال إيضاح السياسة النقدية التي يتبعها، مع تحديد الوسائل المقترحة

-اطلاع الحكومة على برامج السياسة النقدية المعتمدة وبصورة مستمرة، مع ضرورة إيجاد صيغة رسمية لعرض متابعة أعمال المصرف من الحكومة والبرلمان.

كما أنه من الضروري شرح قرارات السياسة النقدية وما تحقق من انجازات للوقوف على حجم التطورات وكذا التغييرات الحاصلة في السياسة النقدية.

-في إطار اتخاذ القرارات والوسائل التنفيذية المناسبة يتعين ضرورة إيجاد إطار مؤسسي جد كفو لعمل البنك المركزي مثل استقلالية الأداء، استقلالية أعضاء مجلس الإدارة، واستقلالية الوسائل بالإضافة إلى الاستقلال المالي القادر على توفير المصادر المالية المطلوبة والسيطرة عليها.

1عجلان صباح، "استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2007-2008، ص 60

2 كمال القيسي، "استقلالية البنك المركزي لتفادي الأزمات" مقال منشور على الموقع الإلكتروني، تاريخ الاطلاع: 2015/01/04

## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

\*ولكي تكون البنوك المركزية أكثر فعالية يجب عليها أن تتمتع بالاستقلالية في عدة نواحي:<sup>1</sup>

### أ- الاستقلال التنظيمي:

يكون في علاقة البنك المركزي مع الدولة من جهة، كما يتعلق بالإجراءات التي تتعلق بالنظام المؤسسي للبنك المركزي، وضرورة إعطاء المسؤولين حق المشاركة في وضع هذه الإجراءات حتى تكون لديهم دوافع أكبر لتنفيذ هذه الإجراءات.

### ب - الاستقلال المؤسسي:

ويتضمن ترتيبات واضحة لتعيين وفصل كبار الموظفين، وتحديد هيكل التنظيم والإدارة في البنك المركزي و أدوار أعضاء مجلس الإدارة في اتخاذ القرار.

### ج- استقلال الموازنة:

مطلوبة حتى يكون للبنك المركزي حرية في تقرير وتعيين الموظفين وتدريبهم، وما تحتاجه لدفع مكافأاتهم.

### المطلب الثالث: معايير استقلالية البنك المركزي

ومن أهم المعايير التي تقاس بها درجة الاستقلالية هي:<sup>2</sup>

-سلطة وحرية البنك المركزي في وضع وتنفيذ السياسة النقدية ومدى التدخل الحكومي : إن البنك المركزي الذي يكون لديه سلطة واسعة في وضع وتحديد السياسة النقدية ودور مؤثر وفاعل في التنسيق والمشاركة مع الأجهزة الحكومية المختصة فيما يتعلق بتحديد واختيار قطاعات وأنشطة خطط التنمية الاقتصادية المستهدفة يكون أكثر استقلالاً من ناحية عنصر صياغة السياسة النقدية، أما عندما تحدد السياسة النقدية من قبل الحكومة يتولى البنك المركزي تنفيذها وتحديد أهدافها فهنا يكون البنك المركزي غير مستقل بل يكون تابع للحكومة ويسير وفقاً للتوجهات التي ترسمها له وكأنه جهاز من أجهزة الدولة

-مدى التزام البنك المركزي بمنح التسهيلات الائتمانية للحكومة :تكون البنوك المركزية أكثر استقلالية عندما تزيد من فرض القيود المحددة على تقديم الإقراض العام للقطاعات الحكومية ، وهذه تمثل أحد المظاهر المهمة للاستقلالية التي يتمتع بها البنك المركزي في تحديد وتنفيذ السياسة النقدية

<sup>1</sup> عجلان صباح، المرجع السابق، ص 61

2محمد على وأحمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية (دراسة تحليلية - تطبيقية لحالات مختارة من الدول العربية)،الدار الجامعية،الإبراهيمية،مصر ، 2008، ص 319

## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

، حيث وضعت معظم البلدان قيوداً مشددة على إمكانية إقراض الحكومة من بنوكها المركزية خشية أن يؤدي الإفراط في الإقراض إلى التضخم. إلا أن هناك بلدان سمحت بإتاحة مثل هذه التسهيلات النقدية بصورة غير مباشرة من خلال السوق الثانوية ، وفي هذه الحالة يكون تدخل البنك المركزي في السوق الثانوية فقط بغرض تنظيم سوق النقد حتى لا يتم استغلال عمليات السوق المفتوحة لتمويل الحكومة بالاتفاق مع البنك المركزي ، وهذا الجانب يعزز من درجة استقلالية البنك المركزي

### -سلطة الحكومة في تعيين وعزل محافظ البنك المركزي وأعضاء مجالس إدارتها ومؤسساتها :

من الملاحظ انه في معظم بلدان العالم يتم تعيين محافظ وكبار مسؤولي البنوك المركزية من قبل السلطة التنفيذية ( الحكومة ) وهذا لا يتعارض مع استقلالية تلك البنوك ، إلا أنه في البلدان التي تتمتع بنوكها المركزية بدرجة عالية من الاستقلالية فإن هناك قيود ومحددات على الحكومة في مجال تعيين و إقالة محافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارتها

-دور ممثلي الحكومة في البنك المركزي : تختلف درجة استقلالية البنوك المركزية من ناحية عدد أعضاء مجلس الإدارة ممن يمثلون الحكومة في البنك المركزي ، فكلما انخفضت نسبة أعضاء الحكومة الممثلين في مجلس إدارة البنك فإنه يكون أكثر استقلالا.

-سلطة الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي ( الاستقلال المالي ) : إن تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي من خلال الاشتراط على حصول موافقة مسبقة من الحكومة للموازنة قد تشكل وسيلة غير مباشرة تستخدمها الحكومة للتأثير على هذا البنك عن طريق الحد من قدرته للحصول على الموارد المالية اللازمة لها في حالة عدم إتباعه لتوجيهاتها. فكلما انخفض تدخل الحكومة بشأن ميزانية البنك المركزي كلما كان أكثر استقلالا.

-تحديد الأهداف : يكون البنك المركزي أكثر استقلالية عندما يحدد القانون مهامه بعدد محدد من الأهداف ، فعندما يكون الهدف الأساسي للبنك المركزي هو تحقيق استقرار المستوى العام للأسعار فإن مسؤولية السياسة النقدية تنحصر في البنك المركزي بالمحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار مرتبطة أيضا بعوامل أخرى، منها تعدد الأهداف ، والإمكانيات البشرية العاملة في البنك المركزي ،التقاليد التي تحكم علاقات العمل بين السلطة النقدية والحكومة ، والصفات الشخصية لكبار المسؤولين في البنك المركزي ، بالإضافة إلى امتداد صلاحية البنك المركزي لتشمل سياسة سعر الصرف وذلك لشدة ارتباط فعالية السياسة النقدية بسياسة سعر الصرف

### المبحث الثالث: أهمية استقلالية البنك المركزي ومتطلبات نجاحها

لاستقلالية البنك المركزي أهمية كبيرة ومتعددة في المجال الاقتصادي ككل، وخاصة في الاتجاه الحديث المتعلق بمنح الاستقلالية للسلطة النقدية ومن أجل الوصول إلى استقلالية مثلى للبنك المركزي تطلب ذلك وجود عدة عوامل لنجاح هذه الاستقلالية.

#### المطلب الأول: أهمية استقلالية البنك المركزي

لقد ساهمت التطورات الاقتصادية والمالية منذ السبعينات من القرن الماضي، وحتى هذا الوقت في ظهور أهمية استقلالية البنك المركزي للعديد من الدول. لذلك قد منحت لها مسؤوليات تتعدى الإمكانيات المتاحة لها، لذلك كان من الضروري إعطاؤها حرية كاملة في رسم وصياغة أهدافها، وفي التعليق عن السياسات والأهداف الحكومية العامة.

كما ترجع أهمية استقلالية البنك المركزي إلى أن استقرار المستوى العام للأسعار يمثل الهدف الأساسي لها وتكمن أهمية هذا الأخير إلى تحييده لمدى التزام البنك المركزي لتحقيق استقرار الأسعار حتى في ظل قيود أقل على منح التسهيلات الائتمانية للحكومة. و كما يتفق ذلك على ما يراه البعض بأن القيود القانونية على منح التسهيلات الحكومية للبنك تصبح غير فعالة إذا لم يتبع البنك المركزي باستقلاله الفعلي من الناحية العملية.

ويدعم هذا الموقف ما صرح به محافظ البنك المركزي الهندي قائلاً أنه " قد لا تتمتع البنوك المركزية باستقلالية كبيرة من الحكومة، ومع ذلك تستطيع أن تنجح في تحقيق استقرار الأسعار إذا ما كانت تلك البنوك ملتزمة بتحقيق هذا الهدف بمفرده" لذلك فاستقرار الأسعار أضحي هدفا تسعى الدول لتحقيقه في المدى الطويل.<sup>1</sup>

وبناء على ذلك فإن كفاءة البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية تقاس بمدى نجاحه في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، والذي يعبر عنها بتسجيل معدلات منخفضة في التضخم، وهو ما يتوافق مع اتجاه العديد من البنوك المركزية في العالم نحو تبني استهداف التضخم كمحور للسياسة النقدية.

ولا ينبغي أن يفهم أن استقلالية البنك المركزي تضمن تحقيق الاستقرار النقدي وبالتالي استقرار الأسعار، فالتضخم ظاهرة اقتصادية كلية لها العديد من الأسباب لا يمكن اقتصرها على السياسة النقدية ومع التسليم أن التضخم يعد - بشكل رئيسي - ظاهرة نقدية في الدول المتقدمة لكن الأمر يختلف في الدول النامية.

إن معظم حكومات الدول النامية تلعب دوراً هاماً في التأثير على الجهاز المصرفي، خاصة فيما يتعلق بتحديد أسعار الفائدة، وصياغة السياسة الائتمانية والنقدية والاقتراض المتزايد من بنوكها المركزية بهدف تمويل الإنفاق العام ومواجهة عجز الموازنة العامة، وهو ما يؤثر على الموارد المتاحة للأجهزة المصرفية ويرفع من

<sup>1</sup> عجلان صباح، مرجع سابق ص 65.

## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

معدلات التضخم التي يقابلها ارتفاع أسعار الفائدة، هو الأمر الذي يساهم في عزوف أفراد المجتمع عن إيداع أموالهم في المصارف وإلى عدم استقرار النظام الاقتصادي هذا ما يفقد البنوك المركزية درجة كبيرة من الاستقلالية، ويؤكد مسؤوليتها بشكل كبير عن ارتفاع معدل التضخم في تلك الدول<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: متطلبات نجاح استقلالية البنك المركزي

إن منح البنوك المركزية الاستقلالية القانونية لا بد وأن يكون خطوة أولى عن طريق توفير المناخ المؤسسي اللازم لتمتع هذه البنوك المركزية بالاستقلالية الفعلية.

إن الاتجاه نحو الاستقلالية في الدول النامية يدعمه صندوق النقد الدولي، فقد أصبح يوصى به ضمن برامج الإصلاح المالي والمصرفي الذي يفرضها عليها، كما يؤدي هذا الاتجاه في إطار التوجه العالمي نحو فرض آليات السوق في تسيير العجلة الاقتصادية<sup>2</sup>.

إن استقلالية البنوك المركزية في الدول النامية هي بعيدة أن تكون فعلية وحقيقية ويعود ذلك للأسباب التالية<sup>3</sup>:

\* احترام القواعد والقوانين والمعايير هي أكثر تجدرا في الدول المتقدمة

\* الدرجة المحددة لنمو وتطور الأنظمة المالية للدول النامية، فحكومات هذه الدول ومن أجل تمويل اقتصادها وتعبئة ادخارها لتوجيهه نحو الاستثمار يعتمد بالدرجة الأولى على البنك المركزي الذي يلعب دور بنك تنمية لمعالجة عجز الادخار الوطني، هذا ما يضعف من قدرته على ضمان استقرار الأسعار.

\* تؤثر الضغوطات السياسية بشكل أو آخر على قرارات السلطات النقدية، هذه الأخيرة قد توافق على تمويل عجز الموازنة أو العجز العام عن طريق لجوءها لعملية الإصدار النقدي.

لقد حددت مجموعة من الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية التي يجب إجراؤها في الدول النامية حيث يتسنى لبنوكها المركزية ترجمة استقلالها القانوني إلى استقلال فعلي، وتتمثل في ما يلي<sup>4</sup>:

### - إعادة هيكلة للجهاز المصرفي:

وتتمثل في إدخال تعديلات جذرية على الإطار التشريعي للجهاز المصرفي وتحرير إدارة بنوك القطاع العام على أسس اقتصادية سليمة، بهدف توفير مناخ ملائم لعمل البنوك المركزية، فإن ضعف الجهاز المصرفي يؤثر سلبا على كفاءة استخدام الأدوات الغير مباشرة للسياسة النقدية .

<sup>1</sup> المرجع السابق ص 66.

<sup>2</sup> عجلان صباح، مرجع سابق، ص 81

<sup>3</sup> www.iqtissadiya.org.op.cit تاريخ الاطلاع: 2015/01/10

<sup>4</sup> عجلان صباح، مرجع سابق، ص 82



## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

-توفير إطار تشريعي و إداري مستقر تعمل في إطاره المؤسسات المالية:

يعد الإطار التشريعي واستقراره أمرا ضروريا لتطور القطاع المالي، بينما يؤدي تدني الكفاءة الإدارية ونقشي الفساد في القطاع المالي إلى ضعف أداء البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية.

-تحقيق قدر ملائم من الانضباط المالي و الإصلاح الضريبي:

إن السياسات التي ينتهجها البنك المركزي لمكافحة التضخم تؤدي في البداية إلى تراجع مؤقت في مستوى النشاط الاقتصادي، وهو ما يؤثر سلبا على إيرادات الحكومة الضريبية، كما تؤدي هذه السياسات إلى زيادة أعباء الدين نتيجة ارتفاع الفائدة في الأجل القصير.

لذا جاءت الضرورة إلى وجود آلية للتحكم تضمن الالتزام بالانضباط المالي وعدم تدخل البنك المركزي لتمويل العجز المتفاقم.

-إجراء إصلاحات جذرية في القطاع الحقيقي للاقتصاد:

يؤكد بعض الاقتصاديين على ضرورة التماشي مع العمل على تحقيق الاستقرار النقدي في الدول النامية مع العمل على إصلاح القطاع الحقيقي للاقتصاد.

فمساعدة البنك المركزي للمؤسسات الهامة بهدف تشجيع التوظيف أمر يساهم في التوسع النقدي، وهو ما يصعب من مهمته في تحقيق الاستقرار النقدي بغض النظر عن درجة استقلاليته القانونية.

-توافر قدر ملائم من الاستقرار السياسي:

إن سيادة جو من الجمود السياسي يؤثر سلبا، لأن ضمان الحكومة استمرارها في السلطة سيقبل من الحوافز لديها لتدعيم استقلالية البنك المركزي، و لعل هذا يسبب أحد أسباب إحجام الكثير من الدول النامية لمنح بنوكها المركزية استقلالية كاملة عن السلطة التنفيذية، وكذلك الأمر بالنسبة إلى كثرة تغيير نظام الحكم في البلدان النامية والتي تؤدي إلى جو من عدم الاستقرار السياسي.

المطلب الثالث: اعتبارات استقلالية البنك المركزي

إن تحقيق استقلالية البنوك المركزية يتطلب توفر مجموعة من الاعتبارات المهمة ومن أهمها مايلي:<sup>1</sup>

1-الاعتبار الأول:

و يتمثل في اختيار المعيار المرغوب فيه لتحديد درجة الاستقلالية المطلوبة، وتجدر الإشارة فقط أن معايير الاستقلالية تختلف من دولة إلى أخرى

<sup>1</sup>عجلان صباح، مرجع سابق ص 66

### 2- الاعتبار الثاني:

يتعلق بالترتيبات التي تضمن عدم اعتماد السياسة النقدية على أفراد محددين وفي وقت واحد

### 3- الاعتبار الثالث:

يكمن في تحديد العناصر والمتغيرات الموجودة بقانون البنك المركزي بهدف التعرف على المدى الحالي لاستقلالية البنك المركزي، وعلى أوجه النقص الواردة بالقانون، ومعرفة ما إذا كان البنك المركزي يحتاج إلى زيادة مدى الاستقلالية أو تحسين الظروف المحيطة بالبنك المركزي مع الإبقاء على مدى تلك الاستقلالية

### 4- الاعتبار الرابع:

تحديد مدى الاستقلال القانوني المرغوب فيه واقعيًا من وجهة نظر السياسيين بشكل خاص ووجهة نظر المجتمع بشكل عام، لما له من دور في تحقيق استقرار الأسعار والإبقاء عليه، فضلًا على أنه يكفل وضع نظام متكامل للاستقلالية

### 5- الاعتبار الخامس:

ويتمثل هذا الاعتبار في معرفة تاريخ التضخم للبلد، فقد ترى دولة ما أنه لا حاجة لها لتدعيم استقلالية بنكها المركزي ما دامت السلطة ملزمة بتحقيق استقرار الأسعار هذا ما يجعل إثارة مسألة التحكم في التضخم من جانب البنك المركزي المستقل لا تثير اهتمام الرأي العام

### 6- الاعتبار السادس

الاطلاع على طبيعة الأوضاع الدستورية والضوابط والتوازنات الموجودة في النظام السياسي ومعرفة مدى الوعي الاقتصادي العام، فهذه الطبيعة تختلف من دولة إلى أخرى حسب ثقافتها وتراثها التاريخي

### 7- الاعتبار السابع

يتعلق هذا الاعتبار بمدى تطور الأسواق المالية والنقدية للبلد، ويمثل أحد أهم الاعتبارات التي ينبغي دراستها بعناية فائقة قبل اتخاذ أي إجراءات تتعلق بالترتيبات التشريعية خاصة تلك المتعلقة بالائتمان الذي يقدم من طرف البنك المركزي في الدول النامية والتي تتسم بضعف أسواقها النقدية وعدم كفاءتها وافتقارها للمرونة في ظل وجود سوق حكومية للأوراق المالية

والجدير بالذكر أن سوق الأسواق المالية قد يمنع الحكومة من الحصول على ائتمان مباشر من البنك المركزي، وهو ما يؤثر على الإنفاق الحكومي ويعيق تغطية العجز المؤقت بين الإيرادات والنفقات الحكومية وهذا يفقد السياسة المالية مرونتها وعليه فإن تخفيض القيود على الائتمان قد يكون مطلبًا مؤقتًا ومرحليًا وبناءً

## الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي

---

على ذلك ينبغي أن لا يكون التخفيف المؤقت للقيود على الائتمان سببا في إعاقة التنمية للأسواق المالية النقدية كما لا ينبغي أن يؤدي ذلك أبدا إلى إضعاف استقلالية البنك المركزي بل ينبغي السعي نحو تحقيق درجة كافية من التطور والتقدم للأسواق النقدية والمالية حتى نتمكن من زيادة مدى استقلالية البنك المركزي<sup>1</sup>

---

<sup>1</sup> عجلان صباح، مرجع سابق، ص 67.

### خلاصة الفصل

وفي ختام دراستنا لموضوع البنك المركزي اتضح لنا أن البنك المركزي له أهمية كبيرة في الدولة من حيث توليه مهمة الإصدار النقدي ويعد البنك المركزي المسير والموجه للمصارف الأخرى وتوليه مهمة إدارة السياسة النقدية ويقوم أيضا بمختلف الأعمال المصرفية التي تحتاج إليها الإدارة الحكومية وكما يمثل جهة الإقراض التي يمكن أن تلجأ إليها الدولة للحصول على قروض وتسهيلات ائتمانية وكما يحتفظ بودائع البنوك التجارية وهو المشرف على عمليات المقاصة بين البنوك التجارية وله الحرية التامة في إدارة السياسة النقدية ولا تتدخل الدولة فيها.

كما تكمن أهمية البنك المركزي في مدى استقلاليته في الدولة فكلما كان البنك المركزي يملك استقلالية كبيرة كلما كان قادرا على رسم السياسة النقدية وتحقيق أهدافه النقدية وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني وذلك لإبراز هذه العلاقة وتوضيحها

## الفصل الثاني

الإطار العام للسياسة النقدية

وأثر استقلالية البنك المركزي

عليها

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

### تمهيد

إن المفهوم العام للسياسة الاقتصادية ينطوي تحته مجموعة من السياسات المكونة له (السياسة المالية، السياسة النقدية، السياسة الصناعية، السياسة الفلاحية... الخ)، وتعتبر السياسة النقدية من أهمها نظرا لما نالته من اهتمام من طرف المحللين الاقتصاديين وهذا لتأثيرها على حجم النشاط الاقتصادي والائتماني وما تحدثه من آثار على الاستثمارات الداخلية.

ويعتبر موضوع السياسة النقدية أحد المواضيع والوسائل الأساسية للسياسة الاقتصادية التي ينتهجها البلد، فهي تمثل المؤشر والمنسق و ضابط كمية النقود المعروضة وكذا مراقبة الائتمان، و السياسة النقدية اليوم هي وسيلة فعّالة في إصلاحها لأحوال الاقتصاديات المعاصرة كما تؤثر استقلالية البنك المركزي على مسار ومجرى السياسة النقدية وتحديد طرق وضعها لتحقيق الأهداف التي يرغب البنك المركزي في الوصول إليها

وسنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية:

-المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

-المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وأهدافها

-المبحث الثالث: أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

### المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية التي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم وأيضاً لتحقيق التوسع الاقتصادي

### المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية وتطورها

هناك عدت تعاريف للسياسة النقدية كما أن تطور السياسة النقدية مر على عدة مراحل.

### الفرع الأول: تعريف السياسة النقدية

**تعريف 01:** تعرف السياسة النقدية على أنها عبارة عن "مجموعة من القواعد و الوسائل والأدوات والإجراءات التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير في عرض النقود بما يتلاءم مع الوضع الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.<sup>1</sup>

**تعريف 02:** هي ذلك التدخل المباشر المعتمد من السلطة النقدية بهدف التأثير على التفاعلات الاقتصادية، عن طريق عرض النقود لتوجيه الائتمان باستخدام الرقابة على النشاط الائتماني للبنوك التجارية.<sup>2</sup>

**تعريف 03:** هي الوسائل التي في حوزة السلطات العامة لمراقبة خلق النقود واستعمالها من خلال الوحدات الاقتصادية حسب الصالح العام المحدد في هدف السياسة الاقتصادية الكلية.<sup>3</sup>

**تعريف 04:** السياسة النقدية تشمل جميع القرارات والإجراءات النقدية بصرف النظر عن ما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي ومن خلال التعاريف السابقة فإن أي تعريف شامل وكاف للسياسة النقدية لابد أن يضم مجموعة من العناصر الهامة وهي:<sup>4</sup>

1- الإجراءات والأعمال التي تقوم بها السلطات النقدية.

2- تستعمل الإجراءات للتأثير على المتغيرات النقدية وبالتأثير في سلوك الأعوان المصرفية والغير المصرفية.

3- تهدف السياسة النقدية إلى تحقيق أهداف تحددها السلطات النقدية

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003، ص93.

<sup>2</sup> فوزي القيسي، النظرية النقدية، دار التضامن، بغداد، 1964، ص285.

<sup>3</sup> بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الديوان الوطني من المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2006، ص143.

<sup>4</sup> مفتح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر 2005، ص99

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

### الفرع الثاني: تطور السياسة النقدية

مر تطور السياسة النقدية بالعديد من المراحل وهي:<sup>1</sup>

#### أولاً: المرحلة الأولى

تميزت النظرة للسياسة النقدية في بداية القرن العشرين بطابع النظرة الحيادية للنقود التي كانت ينظر إليها على أنها عنصر محايد لا أثر له في الحياة الاقتصادية و كان الشائع أن النقود هي مجرد أداة للمبادلات ولا شيء في الاقتصاد أتفه من النقود كما قال جون باتيستساي وهو أحد أعمدة الفكر الكلاسيكي ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي وتطور الأحداث الاقتصادية ظهرت أهمية السياسة النقدية في رفع أو خفض قيمة النقود والتي تعد بدورها وسيلة لتنشيط الإنتاج والتأثير في توزيع الدخل.

وكانت السياسة النقدية قبل حدوث الكساد العظيم سنة 1929 الأداة الوحيدة المستخدمة لتحقيق الاستقرار والتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ومكافحة التضخم والانكماش إلا أن حدوث هذه الأزمة الاقتصادية الكبيرة التي سادت في تلك الفترة وما خلفته من آثار وخيمة على اقتصاديات العالم أثبتت عدم قدرة السياسة النقدية وحدها آنذاك للخروج منها، و أصبح ينظر إليها على أنها عاجزة عن تقديم الحلول في تلك الفترة.

#### ثانياً: المرحلة الثانية

تميزت هذه المرحلة بظهور الفكر الكينزي على يد الاقتصادي البريطاني جون ماينر كينز الذي كان ينظر إلى النقود نظرة حركية ، ولكن بسبب عجز السياسة النقدية عن الخروج من الأزمة (1929)، بدأ كينز يدعو للاهتمام بالسياسة المالية للخروج من ذلك في الفترة ما بين الحربين، وهكذا بدأ كينز أن السياسة المالية تأتي في المرتبة الأولى قبل السياسة النقدية، وتم إعطاء دور أكبر للدولة للتدخل عن طريق السياسة المالية أولاً ثم السياسة النقدية عن طريق الاتفاق بالحجز الذي يسنده الإصدار النقدي أو الدين العام، وقد بنى كينز نظريته على جمود الأسعار والأجور في الأجل القصير وشكك في كفاءة تلاؤم السوق مع الصدمات

#### ثالثاً: المرحلة الثالثة

إن التطور الاقتصادي أظهر بعض النقائص في السياسة المالية مما أدى إلى تراجع أهميتها فهي تتميز بعدم المرونة وبطئها وتؤكد عدم جدواها في مكافحة التضخم، لذلك رأت بعض الدول المتقدمة سنة 1951 أن

1مفتاح صالح " السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى "، الملتقى الدولي للسياسات الاقتصادية في الجزائر الواقع والآفاق يومي 29- 30 ديسمبر 2004 - ص3.



## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

عليها الرجوع إلى تطبيق بعض أدوات السياسة النقدية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، وبالتالي بدأت السياسة النقدية تعود لتأخذ مكانتها الأولى، ولكن هذه العودة لم تكن كلية بل مازالت السياسة المالية تحتل مكانة هامة إلى أن جاءت موجة النقد التي تسمى مدرسة شيكاغو بزعامة ملتون فريدمان، التي حركت ساعة الفكر للوراء مرة أخرى إلى فكر النظرية الكمية للنقد، دعوة أن التحكم في عرض النقود وذلك هو السبيل لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك حتى يزداد عرض النقود بصورة عامة بمعدل مساوي لمعدل النمو في الناتج القومي

### رابعا: المرحلة الرابعة

زاد الجدل بين أنصار كل من السياسة المالية والنقدية خاصة بعد ظهور نواقص كل منها، فأصبح كل فريق يعتقد أن سياسته هي التي يمكنها أن تحقق الاستقرار الاقتصادي في المجتمع وهكذا عاد الفكر الاقتصادي مرة أخرى إلى الخلف، فهناك عودة في التسعينيات خصوصا في أمريكا على يد الرئيس بيل كلينتون لإعادة فكر الثلاثينيات الكينزي إلى السياسة الاقتصادية، ويبقى أنصار الفكر النقدي يصرون على جدوى السياسة النقدية وفعاليتها وعدم فعالية السياسة المالية كلية من أية قدرة على التأثير على الناتج الوطني والخروج من الأزمات وتحقيق الاستقرار العام<sup>1</sup>

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص4

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

### المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية ومبادئها

تنقسم السياسة النقدية إلى عدة أقسام وأنواع كما أن لها مجموعة من المبادئ

#### الفرع الأول: أنواع السياسة النقدية<sup>1</sup>

تنقسم السياسة النقدية إلى عدة أقسام وهي:

1- **السياسة النقدية ذات الاتجاه التوسعي:** بموجبها يقوم البنك المركزي بزيادة عرض النقود بنسبة أكبر من الكمية المعروضة من السلع بهدف زيادة وسائل الدفع، وتسريع وتيرة النشاط الاقتصادي، حتى لو أدى ذلك إلى معدل تضخمي مقبول وزيادة في الأسعار، إلا أن إتباع هذه السياسة يؤدي إلى زيادة الطلب الاستثماري، وتحقيق التشغيل الكامل، ومن الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي لتنفيذ هذه السياسة تخفيض سعر الفائدة بهدف تشجيع الائتمان.

2- **السياسة النقدية ذات الاتجاه التقييدي:** وتنفيذ هذه السياسة عن طريق رفع سعر الفائدة، وتقييد الائتمان وتشجيع المواطنين على الادخار وبالتالي الإخلال من حجم وسائل الدفع وكبح جماح التضخم لتثبيت الأسعار وعدم المطالبة بزيادة الأجور إلا أن هذه السياسة قد تضرب الاقتصاد الوطني إذا لم تكن مدروسة ذلك لأن هذه السياسة قد تزيد من عبئ دين المشاريع والشركات والتي تجد نفسها غير قادرة على المنافسة في الأسواق الخارجية نتيجة لارتفاع تكاليف الإنتاج

3- **السياسة النقدية ذات الاتجاه المختلط:** يتفق أكثر علماء المالية العامة أن هذه السياسة تتلاءم مع البلدان النامية التي تعتمد في الغالب على السياسة النقدية الموسمية أو على تصدير المواد الأولية إلى الخارج، ففي هذه الحالة يتبع البنك المركزي سياسة مرنة، حيث يزيد وسائل الدفع في مرحلة بدأ الزراعة وتمويل زراعة المحاصيل ويقلل من حجم وسائل الدفع عند بيع المحاصيل

#### الفرع الثاني: مبادئ السياسة النقدية<sup>2</sup>

تهدف السياسة النقدية إلى دعم السياسة الاقتصادية للمجتمع بصفة مستمرة باستخدام أدوات كثيرة انطلاقاً من مبادئ معينة وتتمثل في ما يلي:

#### أولاً: تنظيم الجهاز المصرفي

إنجاة مسمش، "فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر 1986-2004" مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2004-2005، ص 86

<sup>2</sup> محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر، قسنطينة، الجزائر، ص 117

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

في هذا المجال تشترط الدولة تجديد طرق مراقبة العملة حفاظا لحقوق وتحقيق الاستقرار للمستوى العام للأسعار وهذه الوظيفة من مظاهر السيادة الوطنية للدولة وتقوم بها عن طريق البنك المركزي ولا يجوز لغيرها القيام بذلك

### ثانيا: توفير المدخرات وتميئتها

تهتم السياسة النقدية بتثمين عوامل التنمية عادية كانت أو معنوية انطلاقا من مصادر التشريع وفي البنوك الإسلامية تكون وفقا لقواعد الشريعة.

### ثالثا: تنظيم عرض النقود

يجب أن لا تقر السياسة النقدية عملية إصدار النقود إلا لأسباب اقتصادية فعلية، لأن ذلك أحد مهام السياسة النقدية على إبعاد الأضرار بالقيم الاقتصادية مثل حفظ القدرة الشرائية للنقود، لأن التساهل في عرض النقود سيعرض مستويات الأسعار إلى تقلبات حادة.

### رابعا: ضبط الطلب على النقود:

يجب أن ينظم الطلب على النقود حسب حجم المداخل المطلوبة وحجم التداول السلعي والخدمي وهو ما يعرف بالطلب على النقود بعرض معاملات، أما باقي الطلب على النقود يجب أن يكون مساويا لحجم المعاملات المتوقعة

### خامسا: إدارة نشاط المصارف

تقوم السياسة النقدية في هذا المجال برسم معالم النشاط المصرفي، حيث يمنح الائتمان للقيم الاقتصادية الحقيقية أي أن يمنح الائتمان حسب مضاعف الائتمان الذي يوجه للاستثمارات مما يحقق التوازن بين عارضي التمويل وطالبيه

### المطلب الثالث: مزايا وعيوب السياسة النقدية

للسياسة النقدية مزايا وعيوب وهي كالتالي:<sup>1</sup>

#### الفرع الأول: مزايا السياسة النقدية:

- وضوح أدواتها وسرعة تحديدها ووضعها موضع التنفيذ

<sup>1</sup> حربي محمد موسى عريقات، مرجع سابق، ص 182

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

-السياسة النقدية تفوق السياسة المالية من حيث قلة الإجراءات فيكفي البنك المركزي اتخاذ إجراءات نقدية مناسبة لعلاج وضع أو مشكلة اقتصادية قائمة ومن حيث تبدأ المراحل لتحجيم المشكلة وتحديد الإجراءات الأكثر تأثيراً وتنفيذ ومتابعة هذه الإجراءات، هذه العملية تتطلب جهداً ووقتاً إلا أن هذا الجهد والوقت سيكونان أقل بكثير مما تتطلبه السياسة المالية.

### الفرع الثاني: عيوب السياسة النقدية

للسياسة النقدية مجموعة من العيوب تتمثل في:<sup>1</sup>

-التباطؤ الزمني (الفجوة الزمنية): يقصد بها الفترة التي تمر بين وقوع حدث ما ووقت تحقق الأثر الناتج عن هذا الحدث على وحدة اقتصادية ما ولاسيما المستوى الوطني.

بالتحديد يقصد به الأثر المبطل للتغيير في السياسة على متغيرات معينة وينقسم هذا الأخير إلى :

\*التباطؤ الداخلي (تباطؤ التنفيذ):

وهو ذلك الإبطاء الذي يتحقق بين حدوث الحاجة إلى تغيير السياسة والتعديل الفعلي وينقسم إلى:

-إبطاء الإدراك: وهو الإبطاء الناشئ عن الفترة بين نشوء الحاجة وبين إدراكها

-إبطاء إداري: أي الفترة المنقضية بين تمييز الحاجة وبين إحداث التغيير المطلوب في السياسة والتعديل الفعلي

\*التباطؤ الخارجي (فجوة الاستجابة):

ويتمثل في الوقت المنقضي بين التعديل في مجال السياسة النقدية وينقسم إلى:

-إبطاء الوسيط: وهو الوقت الذي ينقضي بين تعديل الأداة النقدية وأثارها المتحققة على المتغير الهدي الرئيسي وعادة ما يكون العرض النقدي.

-إبطاء رد الفعل: الفترة التي تمر بين إحداث التغيير في المتغير الهدي الرئيسي والأثر على هذا التغيير أي الأثر النهائي.

<sup>1</sup> حربي محمد موسى عزيقات، المرجع السابق، ص 183

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

### المبحث الثاني: أدوات السياسة النقدية وأهدافها

للسياسة النقدية مجموعة من الأدوات التي تستخدمها ومنها الأدوات الكمية ومنها الأدوات النوعية، كما تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف اقتصادية مختلفة

### المطلب الأول: الأدوات الكمية للسياسة النقدية

وهي تستهدف التأثير في حجم النقد عامة، والائتمان المصرفي خاصة وكلفته وبالتالي على الكميات النقدية الإجمالية المعروضة في الاقتصاد، ويطلق على هذا النوع عادة صفة التقليدية لأنها وسائل نمت مع نمو البنوك المركزية وهي تشمل سعر الخصم ، عمليات السوق المفتوحة، نسبة الاحتياطي القانوني

### الفرع الأول: معدل إعادة الخصم

#### 1-تعريف معدل إعادة الخصم:

يسمى سعر الخصم، وهو سعر الفائدة الذي يحصل عليه البنك المركزي لقاء ما يعيد خصمه من أوراق تجارية، والاقتراض منه بصفته الملجأ الأخير للإقراض ،حيث يهدف البنك المركزي للتأثير على كلفة حصول البنوك التجارية على الموارد النقدية.<sup>1</sup>

#### 2-أثر معدل إعادة الخصم<sup>2</sup>

أما عن آلية استخدام هذه الأداة فيمكن تلخيصها في إطار السياسات التوسعية والانكماشية حيث أن البنك المركزي عندما يهدف إلى إتباع سياسة توسعية لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الفجوة الركودية يقوم بتخفيض سعر الفائدة الذي يتقاضاه على قروضه للجهاز المصرفي بمعنى يخفض سعر الخصم مما يحفز البنوك على الاقتراض منه فتزيد الأموال المتاحة لها لإقراض الأفراد ودفع عملية التنمية في البلاد خاصة إذا كانت القروض موجهة إلى إنشاء مشاريع صناعية وتنموية مما يجنب الاقتصاد حالة الركود.

على صعيد آخر فعند الحاجة إلى سياسة انكماشية لمكافحة التضخم يقوم البنك المركزي برفع سعر إعادة الخصم أي أنه سيقرض البنوك بأسعار أعلى مما يقلل قابلية ورغبة البنوك في الإقراض كما يؤدي إلى رفع أسعار فوائدها على القروض الأمر الذي يقلل الطلب.

<sup>1</sup> د زكريا الدوري ،بيسرى السامرائي ،مرجع سابق ، ص193.

<sup>2</sup> محمد العربي شاكر،محاضرات في الاقتصاد الكلي،دار الفجر للنشر والتوزيع،2006،ص115

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

### 3- فعالية معدل إعادة الخصم<sup>1</sup>

إن اعتماد البنك المركزي أسلوب سعر الخصم سوف يسيطر على حجم سعر الائتمان داخل الاقتصاد الوطني بل يتعدى الأمر، فإجراء التغييرات في سعر الخصم يكون باستطاعة البنك المركزي السيطرة على حجم الائتمان الكلي عن طريق تأثيره غير المباشر على معدلات الفائدة التي تفرضها البنوك التجارية على القروض الممنوحة التي بدورها تحدد الحجم الكلي للائتمان والاستثمارات داخل الاقتصاد الوطني. وبصفة عامة فإن فعالية أداة سعر الخصم تتوجب احتكار البنك المركزي مصدر السيولة والائتمان

### الفرع الثاني: سياسة السوق المفتوحة:

#### 1- تعريف سياسة السوق المفتوحة<sup>2</sup>

تعرف سياسة السوق المفتوحة بمعناها الضيق بأنها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع السندات الحكومية أما عمليات السوق المفتوحة بمعناها الواسع شراء وبيع الأوراق المالية والذهب والعملات الأجنبية بالإضافة إلى شراء وبيع السندات الحكومية و أدوات الخزينة

#### 2- أثر سياسة السوق المفتوحة<sup>3</sup>

عندما يقوم البنك المركزي بشراء سندات من السوق المفتوحة، فسيترتب على ذلك زيادة حجم القاعدة النقدية، ويزداد حجم العرض النقدي (سياسة نقدية توسعية)، أما إذا قام البنك المركزي ببيع سندات في السوق المفتوحة، فالأثر المترتب على ذلك هو انكماش حجم النقد المتداول، وبالتالي انخفاض حجم العرض النقدي (سياسة نقدية انكماشية)

#### 3- فعالية سياسة السوق المفتوحة<sup>4</sup>

وجود سوق منظمة و متسعة للأوراق المالية في المجتمع، و كذلك مدى رغبة الأفراد و المشروعات في الاستثمار المالي، العوامل التي تحدد قدرة المصارف التجارية على منع الائتمان والتي تحفز العملاء على طلب هذا الائتمان، توفر كميات كافية من الصكوك والمتمثلة في الأصول الحقيقية في السوق النقدي والتي تحظى بقبول عام من قبل القطاع المصرفي وغير المصرفي للتعامل بها مع البنك المركزي وتعد هذه السياسة أقل فعالية في التأثير على الائتمان المصرفي في العديد من الدول النامية لافتقار هذه الدول السوق المتسعة والمنظمة للأوراق المالية بعكس الحال في معظم الدول المتقدمة

<sup>1</sup>مصطفى سليمان، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2000، ص 24

<sup>2</sup>زكريا الدوري، بيسرى السمراي، مرجع سابق ص 204.

<sup>3</sup>محمد فوزي أبو سعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، 2004، ص 172.

<sup>4</sup>مصطفى سليمان، مرجع سابق، ص 30

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

الفرع الثالث: معدل الاحتياطي القانوني:

### 1- تعريف نسبة الاحتياطي القانوني<sup>1</sup>

الاحتياطي القانوني عبارة عن نسبة قانونية على ودائع الجمهور (ودائع تحت الطلب وودائع لأجل) يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية عند استلامها لهذه الودائع ويتم الاحتفاظ بها في حساب مفتوح لديه باسم هذه البنوك، وفي إطار السياسة النقدية يهدف البنك المركزي من وراء استعمال هذه الوسيلة الى التأثير بشكل مباشر على سيولة البنوك التجارية في الاتجاه المرغوب من طرفه.

فإذا كان البنك المركزي يرغب في التقليل من السيولة لدى البنوك التجارية يقوم برفع معدل الاحتياطي القانوني وإذا كان يرغب في زيادة السيولة يقوم بخفض هذا المعدل

تعتبر سياسة الاحتياطي القانوني من بين أدوات السياسة النقدية ذات الأهمية البالغة إضافة إلى كونها تمثل أداة غير مباشرة بامتياز، فإنها تتمتع بقدرتها على ممارسة التأثير المرغوب من طرف البنك المركزي لأنها لا تمنح للبنوك التجارية فرصة الاختيار وبالتالي فإن أدائها لا ترتبط بإرادتها بل يتوقف كل الأمر على البنك المركزي باعتباره السلطة النقدية، وذلك وفقا لسياساته وأهدافه النقدية

فعندما يفرض البنك المركزي معدل الاحتياطي القانوني فان البنوك ملزمة بتنفيذ هذا المعدل، ويؤدي توافر هذه الخاصية إلى ارتفاع الفرص أمام البنك المركزي في بلوغ مراده

### -أثر فعالية نسبة الاحتياطي القانوني<sup>2</sup>

يستطيع البنك المركزي وفق هذه السياسة أن يؤثر في حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية إلى عملائها وأن يؤثر بالتالي في حجم النقود الورقية وفي حجم الادخار (ودائع الادخار) لذلك فإن تغيير نسبة الاحتياطي القانوني من قبل البنك المركزي مرتبطة بطبيعة الأوضاع الاقتصادية السائدة كأن تكون أوضاع تضخم أو ركود اقتصادي.

ففي حالة وجود تضخم يقوم البنك المركزي بزيادة معدل الاحتياطي القانوني وهذا من شأنه تقليص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، ومعدلات التوظيف. ومنه انخفاض الطلب، وبالتالي انخفاض الأسعار ويعتبر رفع هذه النسبة إجراء انكماشيا المقصود به الإقلال من السيولة لدى البنك التجاري وتجميد جزء كبير من احتياطياته النقدية مما يقلل على مقدرته في التوسع في الإقراض.

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص157

<sup>2</sup> محمد العربي شاكور، مرجع سابق، ص121

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

أما في فترات الكساد فيلجأ البنك المركزي إلى التخفيض من نسبة الاحتياطي الإجباري، وهذا ما يرفع من كمية الاحتياطات النقدية لدى البنوك فتزيد قدرتها على منح القروض والائتمان، وبالتالي ترفع من حجم الكتلة النقدية المتداولة، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة النشاط الإنتاجي فترفع الأسعار ويزداد حجم التشغيل والدخل الوطني

### 3-فعالية نسبة الاحتياطي القانوني

إن لسياسة الاحتياطي الإجباري دور مهم تؤديه في تنفيذ السياسة النقدية إلى الحد الذي يمكن أن تكون فيه ذات فعالية كبيرة، كونه يؤثر تأثيراً مباشراً في سيولة البنوك التجارية والسيطرة على الائتمان من قبل البنك المركزي طبقاً للسياسة النقدية المراد تطبيقها.

إن تغير معدل الاحتياطي الإجباري يعمل على خلق تقلبات في السوق النقدية لا تظهر في المدى القصير وإنما قد تخلق آثاراً عكسية في المدة الطويلة. لذا فإن البنوك التجارية تسعى دائماً لتجنب تأثيرات البنك المركزي في هذا المجال فهي تقوم بنوع من أنواع الأصول الحقيقية التي تتميز بالبساطة والسهولة في تحويلها إلى أصول نقدية والتي تقدمها للبنك المركزي لخصمها وبالتالي تعوض أرصدها النقدية المجمدة لديه.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني: الأدوات النوعية للسياسة النقدية

#### الفرع الأول: تأطير القروض<sup>2</sup>

يقوم البنك المركزي من أجل التأثير في اتجاهات استخدام الائتمان الممنوح على مستوى الاقتصاد الوطني، باتخاذ إجراءات تمنع توجيه الائتمان إلى قطاعات معينة باعتبارها ليست ذات أولوية، أو لأنها استحوذت على معظم التمويل الممنوح لأسباب معينة.

كما قد يتخذ إجراءات أخرى تجدد سقف الائتمان المسموح بها في قطاعات معينة لا يجوز تجاوزها حتى يتم توجيه الفائض إلى فروع أخرى، كما يقوم أحياناً بتقييد الائتمان الاستهلاكي أو الاستثماري.

وتتبع السياسات النقدية الكيفية في حالات معينة، كتعرض بعض قطاعات الاقتصاد الوطني لبعض المشاكل وحدوث عدم استقرار يتطلب معالجة جزئية خاصة حسباً لظروفها الاقتصادية، إذ قد نجد في الواقع بأن بعض القطاعات أو الفروع أو الأنشطة تواجه تضخماً يحتاج الأمر معه إلى ضرورة التقييد، و تحديد سقف للائتمان بهذه القطاعات، نجد بالمقابل قطاعات أخرى أو فروع أو أنشطة أخرى تعاني من انكماش ضمن الاقتصاد الوطني، فيستدعي الأمر توسيع حجم الائتمان الموجه لها

<sup>1</sup>مصطفى سليمان، حسام داود، مرجع سابق، ص37

<sup>2</sup>أدهان محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص48.



## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

### الفرع الثاني: السياسة الانتقائية للقروض<sup>1</sup>

وسيلة تستخدمها البنوك المركزية وذلك بطلبها بطرق ودية وغير رسمية من البنوك التجارية تنفيذ سياسة معينة في مجال منح الائتمان، ويعتمد نجاح هذا الأسلوب على طبيعة العلاقة بين البنوك المركزية والبنوك التجارية، كما تتوقف فعالية هذه الطريقة على خبرة ومكانة البنك المركزي ومدى تقبل البنوك التجارية للتعامل معه، ومدى قدرة البنك المركزي على مواجهة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة ولذلك نجد هذه الوسيلة حققت أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة

### الفرع الثالث: تنظيم معدلات الفائدة<sup>2</sup>

إن البنوك خلال منحها القروض تحصل على فوائد و تسعى دائما لأن تكون هذه الفوائد أكبر من التكلفة التي يتحملها البنك عند تسيير القروض، و خاصة عندما يقترض في شكل نقود مركزية من أجل إتمام هذه القروض.

فحتى يكون استغلال البنوك مفيدا و مربحا، عليها أن تأخذ في بعين الاعتبار أسعار الفوائد المدينة ، وأسعار الفوائد الدائنة. إضافة إلى معدلات إعادة التمويل، بحيث يجب أن تتعدد الفوائد المدفوعة، و يترتب على تحديد سقف لمعدلات الفائدة على الودائع و القروض ما يلي:

- حماية منافسي البنوك: وهي المؤسسات المالية غير المصرفية حتى تتمكن من جلب الودعين هي الأخرى.
- تنظيم هامش البنوك: فتحديد سقف لسعر الفائدة من شأنه تنظيم الهامش الذي يحصل عليه البنك من جراء الفرق بين الفوائد الدائنة و الفوائد المدينة.
- تنظيم و تعديل الاقتراض: خاصة تلك الممنوحة لبعض المقترضين كالمؤسسات العمومية.

و بالرغم من توفر كل هذه الأدوات المباشرة وغير المباشرة للسياسة النقدية قد تلجأ البنوك المركزية إلى أدوات أخرى لا تنتمي إلى الفئتين السابقتين.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة النقدية

للسياسة النقدية العديد من الأهداف و تتمثل في:<sup>3</sup>

#### 1- تحقيق التوازن والاستقرار في قيمة النقد الوطني:

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 82

<sup>2</sup> أدهان محمد صلاح الدين، مرجع سابق، ص 50

<sup>3</sup> علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المنهل البناني، الطبعة الأولى، بيروت، 2012، ص 460

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

وذلك من خلال تحديد الإصدار النقدي بمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي فإذا ازداد معدل النمو يزداد الإصدار وذلك لتصريف السلع والمنتجات وفي حال انخفاض معدل نمو الناتج ينخفض الإصدار لكي يتناسب مع معدل النمو

إن هذا الهدف سوف يؤدي إذا ما تحقق إلى استقرار الأسعار والدخول وتحسين المستوى المعيشي للسكان وتشجيع الاستثمار وزيادة حجم التشغيل وتحقيق ما تصبو اليه السياسة الاقتصادية وهو الاستقرار والتوازن الاقتصادي

### 2- استقرار المستوى العام للأسعار

إن استقرار قيمة النقد عن طريق تحقيق التوازن بين الإصدار النقدي ومعدل نمو الناتج سوف يؤدي لاستقرار المستوى العام للأسعار، بينما يؤدي عدم التوازن بين النقد والناتج إلى زيادة عرض النقد ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره للتضخم إن حدوث التضخم سوف يؤثر على كافة المتغيرات الاقتصادية ويرجع الاهتمام بتحقيق استقرار الأسعار لما للأسعار من آثار في إعادة توزيع الثروة والدخل الحقيقيين

### 3- تشجيع الاستثمار وزيادة مستوى الدخل:

تسعى السياسة النقدية من خلال أدواتها لزيادة حجم القروض بهدف تشجيع المستثمرين على زيادة حجم استثماراتهم وقد أكدت جميع النظريات بأن المستثمر أصبح لا يملك قيمة المشروع كاملة وعلى النظام المصرفي توفير الأموال اللازمة لإقامة المشروع وبأسعار فائدة متدنية تزيد ربحية المستثمر

إن تخفيض سعر الفائدة وزيادة حجم القروض والتسهيلات سوف يزيد من حجم الاستثمار، الأمر الذي يؤدي لزيادة حجم الإنتاج وتشغيل العاطلين عن العمل، والنتيجة النهائية زيادة حجم الدخل في الاقتصاد الوطني التي تؤدي بدورها لتحسين ظروف السكان وتطوير المجتمع.

### 4- تحسين وتطوير بنية الخدمات المصرفية والمالية:

تسعى السياسة النقدية من خلال المصارف التجارية والمصارف المتخصصة لنشر وتحسين مستوى الوعي المصرفي، وهذا الأمر سوف يتطلب من السلطات النقدية زيادة عدد الفروع المصرفية في المناطق والأقاليم وذلك لفتح حسابات مصرفية وتخصيم العمل التجاري والصناعي، وتشجيع القروض والإيداعات

إن رفع الوعي المصرفي سوف يحقق هدفين هما:

\*تجميع نسبة كبيرة من الكتلة النقدية في الجهاز المصرفي

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

\*رفع قدرة السلطات النقدية على تنفيذ سياساتها المطلوبة نظرا لأن الكتلة النقدية مجمعة في المصارف وليس في المنازل

كما تسعى السلطات النقدية لتحسين ظروف الخدمات المالية والتأمين وإعادة التأمين لأن كل هذه الخدمات تخدم مصالح وأهداف السياسة النقدية وتساعد على تحقيق الأهداف المخططة<sup>1</sup>

### 5- تحقيق نمو مرتفع للخل الوطني<sup>2</sup>

إن تحقيق النمو الاقتصادي يتطلب تضافر جهود الدولة والأفراد نحو التقدم وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل وهذا لتحسين مستوى المعيشة مما يؤدي إلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي وتحقق السياسة النقدية هذا الهدف من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها استغلالاً أمثل، من خلال زيادة نسبة الاستثمار إلى إجمالي الدخل القومي، مما يؤدي إلى زيادة حجم الدخل والناجح القومي و توجيه الاستثمار

### 6- المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي بما يخدم الاقتصاد القومي

أي تحقيق تطور في المؤسسات المصرفية والمالية بما يتلاءم وطبيعة النظام الاقتصادي والأهداف المراد تحقيقها ويعتمد ذلك على الأسس التالية:

\*تطوير النظام النقدي سواء المؤسسات التي تعمل فيه أو القوانين التي تحكمه، بما يمكن البنك المركزي من التحكم في حجم الكتلة النقدية ونشاطات البنوك التجارية

\*إيجاد المؤسسات اللازمة والمناسبة لتعبئة المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الاستثمارات ذات الأولوية

\*اتخاذ الإجراءات الوقائية لتفادي الوقوع في الاختلالات النقدية، التي تؤثر سلباً على مسار النشاط الاقتصادي وتوزيع الموارد، ثم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة

وفي الأخير يتعين على واضعي السياسة النقدية مراعاة الموازنة ما بين الأهداف الاقتصادية والأهداف الاجتماعية، ويتجسد ذلك من خلال التخفيف من التضارب بين الأهداف حتى لا تتجر عن السياسة المرسومة نتائج وخيمة وبطبيعة الحال لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تحقق الأهداف الاقتصادية كلها ما لم يتحقق التكامل مع بقية السياسات الأخرى.<sup>3</sup>

<sup>1</sup>المرجع السابق، ص 461

<sup>2</sup>جمال بلعمارة، السياسة النقدية في النظامين الإسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الجزائر، 2007، ص 91

<sup>3</sup>رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 188

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

### المبحث الثالث: أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية

#### المطلب الأول: أثر الاستقلالية في الدول النامية

إن هناك رؤيا على أن اقتصر السلطة النقدية أو البنك المركزي على إدارة السياسة النقدية للحفاظ على استقرار الأسعار وقيمة العملة هو أفضل للعملية التنموية على المدى الطويل، مقارنة بدوره الذي كان يلعبه في التمويل بالعجز والتوسع في الائتمان نتيجة تزايد الإنفاق الحكومي وما يترتب عنه من مخاطر التضخم، وهو ما ينصح به صندوق النقد الدولي. وقد اتخذت الكثير من الدول النامية التي وقعت في أزمات مالية ومديونية هذا السبيل للخروج من أزماتها، وقد كان ذلك محل تجاذب بين مؤيد ومتحفظ، وأهم الإشكاليات والتحفظات المطروحة هي أنه:<sup>1</sup>

- إذا كان التضخم من أولويات السياسة النقدية فإنه في الدول النامية يعود إلى أسباب هيكلية اقتصادية واجتماعية بصفة أساسية وهو ما يعني أن الاستقلالية في هذه الحالة قد لا تحقق الغرض إذا ما اتجهت إليها البنوك واتبعت سياسة انكماشية

- لا يمكن أن تكون الاستقلالية نموذجا واحدا، إذ أن الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وغيرها محدد أساسي لدرجة استقلالية وتبعية البنك المركزي

- ترتبط الاستقلالية بنظام المساءلة والمحاسبة وكفائته والآليات الكفيلة بذلك، وهذا قلما نجده في الدول النامية

- العديد من الدول المتقدمة لم تعط بنوكها المركزية الاستقلالية الكافية، ورغم ذلك فقد حققت نتائج إيجابية، ذلك أن الاستقلالية تكون ضمن سياق متطلبات تقسيم العمل بين مؤسسات الدولة، وبالتالي فإن الاستقلالية تدخل ضمن برنامج متكامل لإعادة هيكلة التنظيم المؤسسي للدولة.

#### المطلب الثاني: أثر الاستقلالية في الدول المتقدمة

ترتكز استقلالية البنوك المركزية للدول المتقدمة حول مجموعة معايير معينة تتحدد بها، وفي هذا المجال نجد البنوك المركزية لكل من ألمانيا، سويسرا، الولايات المتحدة ونيوزيلندا أكثر استجابة لها و يمكن تحليل الاستقلالية في هذه الدول كما يلي:<sup>2</sup>

#### 1 من حيث الحرية في إدارة السياسة النقدية :

<sup>1</sup> عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية - بين النظرية والتطبيق " ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي - واقع وتحديات - جامعة الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004، ص 59

<sup>2</sup> عياش قويدر وإبراهيمي عبد الله، المرجع السابق ص 60

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

تتمتع بنوك كل من ألمانيا، سويسرا والولايات المتحدة الأمريكية بحرية كبيرة في وضع و تنفيذ السياسة النقدية، ولكن هذا لا يلغي التشاور مع حكوماتها عند وضع السياسات، كما لا يمكن لهذه الحكومات أن تفرض سياسة محددة على البنوك، كما لا يشترط موافقة الحكومة على سياسات البنك الذي يعود إليه القرار الأخير في حال الاختلاف.

### 2- من حيث المكانة الخاصة لهدف تحقيق الاستقرار للمستوى العام للأسعار:

إن الهدف الأساسي للسياسة النقدية في ألمانيا هو حماية العملة ودعم السياسة العامة للحكومة في الحدود التي تتوافق مع هدف حماية العملة.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية فالهدف هو الحفاظ على مجمل النقد والائتمان على المدى الطويل بالتوازي مع الحفاظ على قوة الدفع للاقتصاد لزيادة الإنتاج ومعدل التشغيل واستقرار الأسعار ومعقولية أسعار الفائدة

### 3- من حيث مدى التزام البنك بتمويل الحكومة:

تضع ألمانيا وسويسرا قيودا على تمويل بنوكها المركزية للحكومة، ويسمح لها فقط بشراء الأوراق الحكومية من خلال عمليات السوق المفتوحة، ولا تضع الولايات المتحدة الأمريكية قيودا على تمويل الاحتياطي الفدرالي للحكومة الأمريكية. أما بالنسبة للنظام الأوروبي فانه:

-يمنع على البنوك المركزية أن تمنح حكوماتها تسهيلات ائتمانية أو أن تسمح لها بالسحب على المكشوف

-يمنع كذلك على البنوك المركزية أن تشتري من حكوماتها أي أدوات دين بشكل مباشر

-يمنع على الحكومات التمييز بين المؤسسات المالية في تعاملاتها.

### 4- من حيث سلطة الحكومة في تعيين محافظ البنك و مجلس إدارته:

بالنسبة لألمانيا رئيس الجمهورية هو من يعين المحافظ ونائبه وأعضاء المجلس بعد ترشيحهم من الحكومة الفيدرالية وليس هناك أي نص ينص على عزل هؤلاء، والبنك هو الذي يقرر نفقاته بنفسه دون رقابة حكومية رغم خضوعه لرقابة المحكمة الفيدرالية للمحاسبة. وفي سويسرا يعين مجلس المحافظين من قبل المجلس الفيدرالي لمدة 06 سنوات قابلة للتجديد، أما الإدارة العليا فإنها تخضع لرقابة المساهمين لأنه مملوك ملكية خاصة ولا يوجد نص لعزلهم ولا تملك الحكومة أي رقابة على ميزانيته لأن مجلس المحافظين يعرض حساباته على المجلس الفيدرالي للموافقة عليها قبل عرضها على الجمعية العمومية للمساهمين. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فمجلس المحافظين هو السلطة العليا في النظام الاحتياطي الفدرالي ويعينون من قبل رئيس الولايات المتحدة الأمريكية دون وجود نص على عزلهم ولا سلطة للحكومة فيما يخص ميزانية الاحتياطي الفيدرالي

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

### 5 من حيث مساءلة البنك المركزي:

ليست هناك جهة يمكنها مساءلة البنك المركزي في ألمانيا وسويسرا، ولكن يلتزم البنكان على إعلان أهدافهما النقدية ومن ثم تسهل متابعة أدائهما في إدارة السياسة النقدية من قبل الرأي العام. ينشر البنك المركزي الألماني تقريراً سنوياً وهو غير ملزم بتقديمه للبرلمان أو الحكومة، وفي سويسرا يقدم البنك تقريراً سنوياً للمساهمين، وفي الولايات المتحدة الأمريكية يقدم البنك تقريراً نصف سنوي إلى الكونجرس و يلزمه التشريع بمناقشة الأرقام الخاصة بأهدافه النقدية دون الالتزام بهذه الأهداف.

### المطلب الثالث: نماذج عن استقلالية البنوك المركزية وتأثيرها على السياسة النقدية

#### الفرع الأول: أثر استقلالية البنك المركزي الأمريكي على فعالية السياسة النقدية في الولايات المتحدة<sup>1</sup>

يعد البنك المركزي الأمريكي أحد أكبر بلدان العالم تمتعاً بالاستقلال القانوني والفعلي وقد تم إنشاء البنك الأمريكي سنة 1913 رغبة في وجود إشراف مركزي على القطاع النقدي بعد فترة من الأزمات المالية التي حدثت في أواخر القرن التاسع عشر.

#### -الملامح الأساسية لاستقلالية البنك المركزي الأمريكي

تتمثل الملامح الأساسية لاستقلالية "البنك المركزي الأمريكي" في ما يلي:

1- عناصر مرتبطة بجانب السلطة وتشمل:

\* استقلال الأشخاص القائمين على صياغة السلطة النقدية:

استقلالية شخصية حيث الأعضاء يعينون من طرف رئيس الجمهورية الذي يعد رئيساً للحكومة ويعين كل عضو لمدة أربعة عشر عاماً دون إمكانية عزله خلالها

\* الاستقلال في صياغة السلطة النقدية:

استقلالية مؤسسية حيث يمنحه القانون السلطات الكاملة في إدارة القاعدة النقدية وذلك عن طريق استخدامها لوسائل النقدية المختلفة ومن أهمها سعر الخصم والاحتياطي القانوني والسوق المفتوحة التي تعد من أهم أدوات السياسة النقدية المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية

\* التمويل المقدم من البنك المركزي للحكومة:

<sup>1</sup> منصور زين، "استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية"، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحويلات الاقتصادية-واقع وتحديات- جامعة الشلف، يومي 14 و15 ديسمبر 2004، ص 427

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

استقلالية الأدوات وتتمثل في أن البنك المركزي الأمريكي لا يمكن له أن يمنح ائتمان ممثل في السحب على المكشوف أو تقديم قروض طويلة الأجل، كما يمنع القانون البنك المركزي الأمريكي من شراء الأوراق المالية من السوق الأولي التي تولد التزامات على الحكومة، حيث يسمح لها بشراء الأوراق المالية من السوق الثانوي

2- عناصر مرتبطة بجانب المسؤولية:

\*مدى أولوية استقرار الأسعار كهدف للسياسة النقدية للبنك المركزي:

ينص القانون على أن "البنك المركزي الأمريكي" يتمثل في تحقيق أقصى توظيف واستقرار الأسعار وأسعار معتدلة على المدى الطويل

\*مدى وجود آلية مساعلة قوية عن تحقيق استقرار الأسعار:

وفقا لقانون البنك المركزي يجب على "البنك المركزي الأمريكي" تقديم تقرير مكتوب للبرلمان يعرض فيه رؤية حول الاتجاهات الاقتصادية المعاصرة موضحا أهداف وخطط مجلس الاحتياطي الفدرالي ولجنة عمليات السوق المفتوحة وارتباط هذه الأهداف والخطط بأهداف الحكومة

يعد "البنك المركزي الأمريكي" أحد أكبر البنوك المركزية استقلالا على المستوى العالمي و ذلك بسبب إتاحة الحرية الكاملة بموجب القانون في صياغة السياسة النقدية من جانب "البنك المركزي الأمريكي" مع تعيين أعضاء مجلس الإدارة لمدة طويلة نسبيا دون إمكانية عزلهم

الفرع الثاني: أثر استقلالية البنك المركزي المصري على فعالية السياسة النقدية في جمهورية مصر

يمكن التمييز بين مرحلتين هامتين في حياة البنك المركزي المصري وهما مرحلة ما قبل 1991 ومرحلة بعد 1991

### 1- خلال المرحلة الأولى (قبل 1991):<sup>1</sup>

اعتمد البنك المركزي في إدارته للمعروض النقدي على أسلوب الرقابة المباشرة في تحديد الائتمان الموجه للقطاعات الاقتصادية المختلفة من الكم والنوع والتكلفة، وذلك في ظل عدم توافر أي من المقومات الأساسية لتطبيق أسلوب الرقابة الغير مباشرة على الائتمان ومن أهمها إمكانية استخدام عمليات السوق المفتوحة كأحد أدوات السياسة النقدية المخولة للبنك المركزي المصري بموجب القانون.

وقد استخدم البنك المركزي المصري بصفة أساسية الأدوات التالية لإدارة المعروض النقدي في مصر خلال هذه الفترة:

<sup>1</sup> منصور زين، مرجع سابق، ص 428

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

-منح سلف وقروض للحكومة

-ضمان القروض الممنوحة للحكومة ومؤسسات القطاع العام

-إصدار النقد

-الاحتياطي القانوني

-سعر الخصم وأسعار الفائدة المحددة إدارية

-السقوف الائتمانية

-القيود الإدارية

وما يلاحظ على هذه الفترة هو غياب سياسة نقدية واضحة المعالم تهدف إلى تحقيق استقرار أسعار حيث كانت إدارة المعروض النقدي تتم من خلال إجراءات اتخذت اتجاهين الأول هو التبعية المطلقة للسياسة المالية والثاني هو محاولة اتخاذ إجراءات علاجية قصيرة الأجل غير كافية لخفض حدة الضغوط التضخمية الناتجة أساساً عن التوسع في صافي مديونية الحكومة للجهاز المصرفي وخاصة للبنك المركزي

كما أن غياب سياسة نقدية نابعة من البنك المركزي بهدف تحقيق استقرار الأسعار نتيجة لانخفاض المدى الفعلي لاستقلالية البنك المركزي كان وراء تزايد معدل نمو المعروض النقدي بصورة أكثر بكثير من معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأمر الذي ساهم في زيادة الضغوط التضخمية التي جرى تبريرها خلال تلك الفترة بتحرير السلع والخدمات أو بالتضخم المستورد

### 2- خلال المرحلة الثانية (ما بعد 1991)<sup>1</sup>

وفقاً للخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية استهدفت الحكومة التنسيق بين الجوانب المختلفة للسياسة الاقتصادية لمصر ومن بينها الجوانب المالية وسعر الصرف وبالتالي التنسيق بين الجهات المختصة بإدارة السياسات المالية والنقدية

حيث قامت بتحرير سعر الصرف واستكمال تحرير أسعار معظم السلع واستحداث نظام الضرائب على المبيعات وترشيد الإنفاق الحكومي الأمر الذي أدى إلى انخفاض العجز في الموازنة العامة، كما قامت الحكومة بإصدار أذون الخزانة كمرحلة أولى في جانفي 1991 وسندات الخزانة في أبريل 1995 الأمر الذي أدى إلى استبدال الاقتراض الحكومي من البنك المركزي بالاقتراض من الاقتصاد الوطني ومن ثم توفير موارد غير تضخمية لسداد احتياجات الموازنة العامة من التمويل المحلي بالإضافة إلى سد جانب كبير من مديونية

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 429.



## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

الحكومة للجهاز المصرفي والمساهمة في امتصاص فائض السيولة المتولدة من الاقتصاد الوطني سواء المتراكمة في مرحلة سابقة أو الناتجة عن تراكم الاحتياطات بالعملة الصعبة لدى البنك المركزي عن طريق قيام البنك بشراء فائض العملات الأجنبية الناشئة عن فائض ميزان المدفوعات

وقد ساهمت هذه الإجراءات في تهيئة الظروف الملائمة بصورة متزايدة ليتمكن البنك المركزي من استخدام أدوات السياسة المالية التي يتضمنها أسلوب الرقابة الغير المباشرة على الائتمان عمليات السوق المفتوحة بالإضافة إلى هذه الإجراءات قام البنك المركزي المصري باتخاذ خمسة إجراءات تتعلق بالمعروض النقدي وتتمثل في:

-تعديل نسبة الاحتياطي القانوني

-تعديل نسبة السيولة النقدية

-تحرير سعر الفائدة

-ربط سعر الخصم بالتغيرات في سعر فائدة أدون الخزانة

-الاستمرار في استخدام السقوف الائتمانية إلى غاية 1993

## الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

### خلاصة الفصل

إن المكانة التي وصلت إليها السياسة النقدية كانت نتيجة سلسلة من المراحل التي مرت بها خلال تطورها إلى أن أصبحت من الأدوات الرئيسية في السياسة الاقتصادية في توجيه الاقتصاد، حيث أصبح لها أثر كبير في التنمية الاقتصادية خاصة للدول السائرة في طريق النمو وكذا تحقيق الاستقرار النقدي وهذا بفضل أدواتها الرئيسية والمتمثلة في: سعر إعادة الخصم، نسبة الاحتياطي القانوني، سياسة السوق المفتوحة، السياسة الانتقائية للقرض وسياسة تأطير القروض.

كما يجب أن تتوفر للسياسة النقدية مجموعة من الشروط لنجاحها بالإضافة إلى استقلالية البنك المركزي من خلال تأثير هذه الاستقلالية عليها لدفعها إلى تحقيق جميع أهدافها وإبراز فعاليتها سواء في الدول المتقدمة أو الدول النامية وباعتبار الجزائر من الدول النامية فكيف ستكون لاستقلالية بنكها المركزي أثر على السياسة النقدية

## الفصل الثالث

أثر استقلالية بنك الجزائر

على السياسة النقدية

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

### تمهيد

بعد التطورات الحديثة على الصعيد العالمي التي شهدتها أعمال المصالح المركزية التي تنصب أغلبها لصالح استقلالية البنوك المركزية، هذه القضية التي تزداد أهميتها يوم بعد يوم سواء على المستوى النظري أو التطبيقي وخاصة بعد التزايد المستمر في عدد الإصلاحات التي قامت مؤخرا بتغيير تشريعاتها على نحو يمنح قدرا كبيرا من الاستقلالية لبنوكها المركزية، فلذلك نجد أن الجزائر كدولة مستقلة تمتلك نظام مصرفي كباقي الدول يترأسه البنك المركزي لم تسلم من الضغوطات الدولية ولم تخلو هي أيضا من إصلاحات شاملة على مستوى البنك المركزي والسياسة النقدية بحيث يتمحور هذا الإصلاح في كيفية إعطاء البنك المركزي استقلاليته ليتحكم أفضل في السياسة النقدية

ويتكون هذا الفصل من المباحث التالية:

المبحث الأول: تقديم بنك الجزائر

المبحث الثاني: دراسة مدى استقلالية بنك الجزائر بين قانون (10/90) والأمر 11/03

المبحث الثالث: أثر القوانين المتعلقة باستقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

المبحث الأول: تقديم بنك الجزائر

المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر وتعريفه

الفرع الأول: نشأة بنك الجزائر

أنشئ البنك المركزي الجزائري بمقتضى القانون رقم 62-144 المؤرخ في 13 ديسمبر 1962 ، على شكل مؤسسة عمومية وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، ويعتبر أول مؤسسة نقدية يتم تأسيسها في الجزائر المستقلة ، زاول بنك الجزائر نشاطه منذ نشأته كبنك إصدار وبنك ائتمان في آن واحد ، وبعد نصف قرن من نشأته بدأت وظيفته تتقلص شيئاً فشيئاً إلى أن تخصص بعد قرن من تاريخ تأسيسه كبنك مركزي ، ورث البنك المركزي الجزائري اختصاصات بنك الجزائر الذي تم تأسيسه في عهد الاستعمار ، ويتأسسه أرادت الجزائر أن تبرز نيتها التي تعبر عن سيادتها واستقلالها ، ومنذ صدور قانون النقد والقرض في أبريل 1990 ، أصبح البنك المركزي الجزائري يسمى في تعاملاته مع الغير بنك الجزائر ، ويتواجد المقر الاجتماعي للبنك بالجزائر العاصمة<sup>1</sup>

وقد تأسس البنك المركزي الجزائري من حيث القانون المالي والقانون التشريعي كما يلي<sup>2</sup>:

\* القانون المالي : حدد رأس ماله بموجب قانونه التنظيمي بحوالي 40 مليون فرنك " الدينار الجزائري لم يكتشف بعد .

وتصنف احتياطاته المقطعة من الفوائد المتركمة من الاحتياطي أي بمرسوم متداول من طرف مجلس الإدارة وأدى ذلك في 10 أبريل 1964 إلى خلق الدينار الجزائري "دج" وحيث اختبرت قيمته مع قيمة الفرنك الفرنسي 0.18 غ من الذهب الصافي .

\* القانون التشريعي : حدد مقر البنك المركزي الجزائري بالجزائر العاصمة، أنشئ تحت شكل إدارة وطنية عمومية، أعطى الشخصية المعنوية والاستقلال المالي، فأصبح لا يخضع إلى التشريعات التنظيمية المحاسبية العمومية بل له سلوك تجاري عند منحه سيولة في ايطار القانون .

<sup>1</sup> ناجية عاشور، "دور البنك المركزي في ادارة السيولة النقدية"، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود

ومالية، جامعة محمد خيضر، 2013-2014، ص49

<sup>2</sup> ادهان صلاح الدين، مرجع سابق، ص89

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

### الفرع الثاني: تعريف بنك الجزائر<sup>1</sup>

يعرف الأمر رقم (03-11) الصادر في 26 أوت 2003 ، والمتعلق بالنقد والقرض في مواده رقم (09-10-11-12) بنك الجزائر بأنه " مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ، ويدعى البنك المركزي الجزائري في علاقاته مع الغير ببنك الجزائر ، ويعتبر تاجرا في علاقاته مع الغير ، وهو يخضع لأحكام القوانين التي ترعى التجارة بقدر ما تنص الآجال القانونية الخاصة به على خلاف ذلك ، إلا انه لا يخضع للتسجيل في السجل التجاري ، كما لا يخضع للأحكام القانونية التنظيمية المتعلقة بالمحاسبة العمومية

### المطلب الثاني: وظائف بنك الجزائر<sup>2</sup>

تتمثل أهم وظائف بنك الجزائر في ما يلي:

-الإصدار النقدي: إن بنك الجزائر يصدر مجانا النقود الورقية، كما أنه يساهم في إصدار نقود الودائع و رقباتها وتنظيمها، غير أن إصدار النقود لا يتم إلا بشروط تغطية وهي:

\* سبائك ونقود ذهبية

\* شهادات الخزينة العمومية

\*أوراق في انتظار إعادة الخصم أوفي حالة الرهن

- العمليات الخاصة بالذهب: إن الاحتياطي من الذهب الذي يحوز عليه بنك الجزائر هو ملك الدولة، والتياً عطته تفويضا دائما لاستعماله كضمان لتغطية النقد

-العمليات الخاصة بالعملات الأجنبية: إن بنك الجزائر يمكنه شراء بيع خصم إعادة الخصم أو الحصول على كل وسيلة دفع محررة بعملات أجنبية و كذلك يدير ويوظف احتياطه من الصرف

-التعامل في السوق النقدي: يستطيع بنك الجزائر التدخل في السوق النقدي، وخاصة بشراء أو بيع سندات عمومية أو سندات خاصة

-إنشاء غرفة المقاصة وتنظيمها: يقرر بنك الجزائر إنشاء و تنظيم غرف المقاصة الخاصة بكل وسيلة دفع سواء كانت ورقية أو غير ورقية أو الكترونية وهو الذي يسهر على تسيير هذه الغرف.

<sup>1</sup> المواد من 9 الى 12، الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 52، العدد 18

<sup>2</sup> المواد من 39 الى 57، الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 52، العدد 18

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

-تحديد النظم المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية: يحدد بنك الجزائر الشروط العامة والتي يرخص ضمنها السماح للبنوك والمؤسسات المالية ممارسة نشاطها في الجزائر، كما يحدد المعايير التي يجب على كل بنك أن يحترمها، وخاصة فيما يتعلق بالنسب لاسيما تلك المتعلقة برؤوس الأموال الخاصة والقروض الممنوحة

### المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

#### 1- المحافظ ونوابه<sup>1</sup>

يقوم بإدارة بنك الجزائر مجلس إدارة يتزأسه المحافظ يساعده ثلاث نواب محافظ، يعين جميعهم بموجب بموجب مرسوم رئاسي، كما تتم عزل كل منهم بموجب مرسوم رئاسي أيضا.

ولا يمكن للمحافظ ونوابه ممارسة أي نشاط أو مهنة أو تولي أي منصب خلال فترة ولايتهم، ماعدا تمثيل الدولة لدى المؤسسات العمومية الدولية ذات الطابع المالي أو النقدي أو الاقتصادي، حيث تتنافى وظيفة المحافظ مع كل عهدة انتخابية وكل وظيفة حكومية، كما لا يمكنهم اقتراض أي مبلغ من أي مؤسسة جزائرية أو أجنبية، ويرفض أي تعهد صادر عنهم في محفظة بنك الجزائر، ولا أي بنك عامل في الجزائر.

كما لا يجوز للمحافظ ونوابه خلال سنتين بعد انتهاء فترة ولايتهم أن يديروا أو يعملوا في مؤسسة خاضعة لسلطة أو مراقبة بنك الجزائر، أو شركة تسيطر عليها هذه المؤسسة، كما لا يجوز لهم أيضا أن يعملوا كوكلاء أو مستشارين في شركات كهذه.

يتولى المحافظ إدارة شؤون بنك الجزائر، حيث يتخذ جميع الإجراءات التنفيذية، ويقوم بجميع الأعمال في إطار ما ينص عليه القانون

#### 2- مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض:

قبل تعديل قانون النقد والقرض في سنة 2001، كان لمجلس النقد والقرض دورين، حيث كان يمثل مجلس إدارة بنك الجزائر والسلطة النقدية في نفس الوقت، وجاء هذا التعديل ليفصل بين هذين الدورين بإنشاء مجلس إدارة بالإضافة إلى مجلس النقد والقرض، وإن مجلس إدارة بنك الجزائر يتكون من:

- المحافظ رئيسا.

- نواب المحافظ الثلاثة كأعضاء.

- ثلاثة موظفين سامين يتم تعيينهم بموجب مرسوم رئاسي، نظرا لقدراتهم في الشؤون الاقتصادية والمالية، ويتم

<sup>1</sup> المواد من 13 الى 17، الأمر 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52، العدد 18

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين المذكورين سابقا عند الاقتضاء<sup>1</sup>

وحسب المواد من المادة 58 إلى المادة 61 من الأمر رقم (03-11) والمتعلق بالنقد والقرض، فإن مجلس

النقد والقرض يتكون من الأعضاء الآتي ذكرهم:

- أعضاء مجلس الإدارة لبنك الجزائر.

- شخصان يختاران نظرا لقدراتهما الاقتصادية والنقدية، ويتم تعيينهما بموجب مرسوم رئاسي.

ويستدعي المحافظ المجلس للاجتماع ويرأس جلساته ويحدد جدول أعماله، ويكون حضور أربعة أعضاء من المجلس على الأقل ضروريا لعقد اجتماعه، كما أن القرارات تتخذ بالأغلبية البسيطة للأصوات، ويجتمع المجلس بناء على استدعاء من رئيسته كلما دعت الضرورة إلى ذلك، كما يجتمع إذا طلب ثلاثة أعضاء ذلك<sup>2</sup>.

يرأس مجلس النقد والقرض محافظ بنك الجزائر حيث يعقد المجلس أربع دورات عادية في السنة .

### 3-المديريات العامة:<sup>3</sup>

إن هيكله وتنظيم بنك الجزائر تغيرت جذريا، وأخذت بعدا آخر يتماشى في آن واحد مع التحولات الاقتصادية الوطنية والدولية، وقد تم صدور قانون (90-10) المتعلق بالنقد والقرض، وحاليا فإن هيكل بنك الجزائر

وبالإضافة إلى منصب المحافظ ونوابه الثلاثة ومجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض، هناك أيضا 11 مديرية عامة، والتي تتفرع بدورها إلى مديريات مركزية وعددها 34 مديرية مركزية، وهذه الأخيرة بدورها تتفرع إلى نيابات مديريات وعددها 79 نيابة مديريةية، وسنكتفي بذكر المديريات العامة، وهي كما يلي:

1-المديرية العامة للقرض والتشريع البنكي: ومن وظائفها القيام بعمليات إعادة تمويل البنوك والسهر على تسيير السوقين المالي والنقدي، وكذلك التشريع البنكي ومنح الرخص لإنشاء البنوك، بالإضافة إلى تسيير البنوك التجارية.

2-المديرية العامة للمفتشية العامة: تقوم هذه المديرية في آن واحد بمراقبة وكالات بنك الجزائر، ومراقبة البنوك

التجارية والمؤسسات المالية.

3-المديرية العامة للشبكة: ومهمتها المساعدة في تسيير وكالات بنك الجزائر.

<sup>1</sup> المادة 18 من الأمر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52، العدد 18

<sup>2</sup> المادة 58 إلى 61 من الأمر رقم 11/03 من قانون النقد والقرض، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52، العدد 18

<sup>3</sup> عاشور ناجية، مرجع سابق، ص 51



## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

- 4-المديرية العامة للإدارة والوسائل: وتقوم بتسيير واستغلال وسائل الإعلام الآلي والمحاسبة والموازنة، بالإضافة إلى تسيير الوسائل العامة.
  - 5-المديرية العامة للموارد البشرية: ويتمثل دورها في إدارة الموارد البشرية، والوقاية والأمن، وكذلك التكوين.
  - 6-المديرية العامة للدراسات: ووظيفتها القيام بجمع الإحصائيات والعلاقات مع التنظيمات الرسمية المتعددة الأطراف، وتحليل الظروف الاقتصادية وكذلك نشر الوثائق وترجمتها.
  - 7-المديرية العامة للعلاقات المالية الخارجية: ومهمتها تسيير الأرصدة والعمليات الخارجية والسهر على المصالح البنكية مع الخارج، وكذلك على الأسواق والتمويلات الخارجية.
  - 8-المديرية العامة للصرف: ومن وظائفها مراقبة عمليات الصرف وتسيير المديونية الخارجية، وكذلك ميزان المدفوعات.
  - 9-المديرية العامة للصندوق العام: وتقوم بإصدار وإلغاء الأوراق النقدية ومراقبتها.
  - 10-المديرية العامة للمطبعة: ووظيفتها طبع الأوراق النقدية والبرمجة والصيانة.
  - 11-المديرية العامة للمدرسة العليا البنكية: وتسهر هذه المديرية على التكوينات قصيرة وطويلة المدى، وكذلك طبع الوثائق البيداغوجية.
- 4 - مراقبة بنك الجزائر<sup>1</sup>

حسب المادتين (26-27) من الأمر (03-11) والمتعلق بالنقد والقرض، تتولى مراقبة بنك الجزائر هيئة مكونة من مراقبين، يتم تعيينها بموجب مرسوم رئاسي، كما تنتهي مهامها بموجب مرسوم رئاسي أيضا، ويشترط في المراقبين أن يتمتع كل منهما بكفاءات، لاسيما في مجال المالية ومحاسبة البنوك المركزي وتأهلها للقيام بالمهام يحدد مجلس الإدارة تنظيم هيئة المراقبة والوسائل البشرية والمادية الموضوعة تحت تصرفها

<sup>1</sup> المادة 26 و 27 من الامر 11/03 المتعلق بالنقد والقرض ، المؤرخ في 26 أوت 2003، الجريدة الرسمية رقم 52، العدد 18

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

### المبحث الثاني: دراسة مدى استقلالية بنك الجزائر بين قانون (10/90) والأمر (11/03)

إن الإصلاحات التي سبقت فترة التسعينات لم تأتي بنتائج مرضية، وهذا ما دفع السلطات النقدية لتعزيز وتقوية النظام المصرفي من خلال قانون النقد والقرض (10/90)، الذي أعيد تعديله من خلال الأمر (11/03)

#### المطلب الأول: قانون النقد والقرض (10/90)

إن أهم ما ميز النظام المالي والمصرفي الجزائري ابتداءً من 1990 هو صدور القانون (10/90) المتعلق بالنقد والقرض، والذي جاء بتغييرات جذرية في تنظيم النشاط المصرفي، وهو يعتبر نقطة تحول من حيث إصلاحات البنك المركزي ومنحه استقلاليته

#### الفرع الأول: تعريف قانون النقد والقرض ومبادئه

##### أولاً: تعريف قانون النقد والقرض

كل الجهود المبذولة لإصلاح النظام المصرفي الجزائري لم تنعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني مما جعل السلطات تعزز أكثر فكرة إصلاح الجهاز المصرفي في التسعينات وذلك من خلال قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990 وقد نص القانون على ما يلي:<sup>1</sup>

- تحرير البنوك التجارية من كل القيود الإدارية وتركيز السلطة في بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض

- فتح المجال لإنشاء بنوك خاصة، خصوصاً أن الجزائر موجهة لاقتصاد السوق

- إدخال العقلانية الاقتصادية على مستوى البنك المؤسسة

- إعطاء البنك المركزي استقلاليته

- إزالة كل العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي

ومنه فإن القانون أعاد التعريف كلياً لهيكل النظام المصرفي الجزائري وجعل القانون المصرفي الجزائري في سياق التشريع المصرفي الساري المفعول به في البلدان الأخرى لاسيما البلدان المتقدمة.

فقانون 10/90 يحاول أن يمنح البنك المركزي الاستقلالية من جهة و إزالة العراقيل أمام الاستثمار الأجنبي، كما أن هذا القانون جاء بتسمية جديدة للبنك المركزي وهي "بنك الجزائر" في إطار المشاريع المالية و النقدية، تقوم الحكومة باستشارة البنك الجزائري الذي يمكنه تقديم اقتراحات لها آثار إيجابية على ميزان مدفوعات

<sup>1</sup> بحوصي مجدوب، "استقلالية البنك المركزي بين قانون 10/90 والأمر 11/03"، الملحق الوطني حول المنظومة المصرفية البنكية في ظل التحولات الاقتصادية، المركز الجامعي بشار يومي 24-25 أبريل 2006، ص3

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

أو على الوضعية المالية بصفة عامة للاقتصاد الوطني مما يخول له (قانون 10/90) لبنك الجزائر مراقبة الحكومة في كل أمر يمكنه المساس بالاستقرار النقدي.<sup>1</sup>

### ثانيا: مبادئ قانون النقد والقرض

يعكس قانون النقد والقرض الدور الذي يجب أن يقوم به النظام البنكي لبناء اقتصاد متطور كما يكرس الأفكار والمبادئ المتعلقة بالنظام البنكي وتتمثل هذه المبادئ في:

#### 1- الفصل بين الدائرة الحقيقية والنقدية:

كانت سابقا الدائرة النقدية تخضع للدائرة الحقيقية على أساس كمي غير متصل بمعايير نقدية و بعد هذا الإصلاح أصبحت الدائرة النقدية تعمل بمعزل عن الأخرى وفق المعايير النقدية المحددة من طرف السلطة النقدية<sup>2</sup>

وكان من شأن هذا الفصل الذي تبناه قانون النقد والقرض السماح بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:<sup>3</sup>

- استعادة الدينار لوظائفه التقليدية وتوحيد استعمالاته داخليا ان كان ذلك على مستوى المؤسسات العمومية أو على مستوى العائلات والمؤسسات الخاصة
- تنشيط السوق النقدية واستعادة السياسة النقدية لمكانتها كوسيلة رئيسية من وسائل الضبط الاقتصادي
- توفير الشروط الضرورية التي تسمح بمنح القروض بناء على معايير لتمييز بين الأعوان الاقتصاديين، لاسيما بين المؤسسات العامة والمؤسسات الخاصة
- إيجاد مرونة نسبية في تحديد سعر الفائدة من طرف البنوك، وجعله يلعب دورا مهما في اتخاذ القرارات المرتبطة بالقرض

#### 2- الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة ميزانية الدولة:

كانت الخزينة تعتمد على الإصدار في السابق، أما الهيكلة الجديدة سمحت بالاعتماد على الفصل بين الدائرة النقدية ودائرة الميزانية وذلك بعد تبني قانون النقد والقرض والكف عن الإصدار النقدي في سبيل تمويل عجز الميزانية، فالخزينة لم تعد حرة في الجوء إلى البنك المركزي لطلب التمويل الذي تحتاجه عبر عملة

1 بودلال علي، سعيداني محمد، "مداخلة بعنوان فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق"، الملتقى الوطني حول المنظومة المصرفية، ماي 2005 المركز الجامعي جيجل، ص 9

2 ادهان صلاح الدين مرجع سابق، ص 101

3 الطاهر لطرش، مرجع سابق، 2013، ص 344

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

القرض، وبالتالي فان تمويل عجزها عن الطريق اللجوء إلى البنك المركزي لم يعد يتميز بتلك التلقائية المعهودة في السابق كما لم يعد هذا التمويل أيضا يتم بلا حدود بل أصبح يخضع إلى بعض القواعد<sup>1</sup>

وقد سمح الفصل بين الدائرتين بتحقيق الأهداف التالية:<sup>2</sup>

-تقليص ديون الخزينة تجاه البنك المركزي والقيام بتسديد الديون السابقة المتركمة عليها بشكل يسمح بتخفيض الدين العمومي الداخلي

-تهيئة الظروف الملائمة كي تلعب السياسة النقدية دورها بشكل فعال

-الحد من الآثار السلبية على التوازنات النقدية التي تنتج عن المالية العامة التي لا تقيدتها ضوابط

### 3-الفصل بين دائرة ميزانية الدولة ودائرة القرض:

لعبت الخزينة العمومية في السابق دورا أساسيا في تمويل استثمارات المؤسسات العمومية، وهذا ما اثر على النظام البنكي، إلا انه بصدر قانون النقد والقرض تناقصت التزامات الخزينة في تمويل الاقتصاد، مقابل استرجاع البنوك دورها في منح القروض لمختلف القطاعات، كما ابعد القانون الجديد الخزينة عن دور تمويل الاستثمارات العمومية الطويلة المدى و أصبح ذلك من مهام البنوك عن طريق الإقراض، وقد سمح هذا الفصل بين الدائرتين بتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

-استعادة البنوك والمؤسسات المالية لوظائفها التقليدية وخاصة تلك المتمثلة في منح القروض

-أصبح توزيع القرض لا يخضع إلى قواعد إدارية

-التقليص من آثار عملية الاستبعاد المالي وما ينجم عنه من تأثير سلبي على تمويل القطاع الخاص في إطار السياسة الجديدة التي لا تريد التمييز بين القطاعات الاقتصادية فيما اذا كانت عمومية أو خاصة<sup>3</sup>

### 4-إنشاء سلطة نقدية وحيدة ومستقلة:

ألغى قانون النقد والقرض التعدد في مراكز السلطة النقدية، وذلك بإنشاء سلطة نقدية وحيدة وهي البنك المركزي الجزائري والذي تحول اسمه بموجب هذا القانون إلى "بنك الجزائر" والذي أصبح يمارس هذه السلطة عن طريق هيئة جديدة وهي مجلس النقد والقرض

<sup>1</sup>بحوصي مجدوب، مرجع سابق، ص5

<sup>2</sup>الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص345

<sup>3</sup>عجلان صباح، مرجع سابق، ص138

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

وهكذا تم إنشاء سلطة نقدية وحيدة تتمتع بالاستقلالية مقارنة مع مراكز القرار الاقتصادي الأخرى، وقد حرص قانون النقد والقرض على ان تكون هذه السلطة النقدية:<sup>1</sup>

-وحيدة ليضمن انسجام السياسة النقدية

-مستقلة ليضمن تنفيذ هذه السياسة بشكل منسجم قصد تحقيق الأهداف النقدية

-موجودة في الدائرة النقدية لكي يضمن التحكم في تسيير النقد ويتفادى التعارض بين الأهداف النقدية

حيث أدى توحيد السلطة النقدية إلى تكريس نظام بنكي يقوم على مستويين، لقد كان هذا الأمر موجود في قانون 1986، وجاء قانون النقد والقرض من خلال توحيد السلطة النقدية لجعل من تصميم النظام البنكي الذي يقوم على الترتيب السلمي، والمسؤولية المترتبة عن ذلك.

يشير النظام البنكي القائم على مستويين إلى التمييز بين نشاط البنك المركزي كسلطة نقدية ونشاط البنوك التجارية كموزعة للقرض، وبموجب هذا الفصل أصبح البنك المركزي يمثل فعلا بنك للبنوك، يراقب نشاطاتها ويتابع عملياتها ويشرف عليها بالاعتماد على قواعد ومعايير يحددها بنفسه.

### الفرع الثاني: مضمون قانون النقد والقرض

#### 1- استقلالية بنك الجزائر:

في إطار قانون النقد والقرض أصبح البنك المركزي يحمل اسم بنك الجزائر وهو مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي<sup>2</sup>، فأصبح بنك الجزائر يخضع إلى قواعد المحاسبة التجارية باعتباره تاجرا وتعود ملكية رأس ماله بالكامل إلى الدولة، رغم ذلك هو لا يخضع إلى التسجيل في السجل التجاري، كما أنه يستطيع أن يفتح فروعاً له أو يختار ممثلين أو مراسلين له في أي نقطة من التراب الوطني، كلما رأى ذلك ضرورياً.<sup>3</sup>

وتتمثل صلاحيات بنك الجزائر حسب قانون (10/90) في ما يلي:<sup>4</sup>

\*يقوم بتنظيم التداول النقدي، تسيير ومراقبة منح الائتمان، تسيير المديونية الخارجية، ومراقبة تنظيم سوق الصرف

\*له الحق في احتكار الإصدار النقدي والذي يجب أن تقابله سبائك ذهبية و عملات أجنبية وسندات الخزينة العمومية

<sup>1</sup>الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 347

<sup>2</sup> المادة 11 من قانون النقد والقرض 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية رقم 18

<sup>3</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 200

<sup>4</sup> بحوصي مجدوب، مرجع سابق، ص 10

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

\*يستطيع القيام بجميع عمليات البيع والشراء، وإقراض العملات الأجنبية لحساب الخزينة العمومية كما تستطيع الشركات أن تفتح لديه حسابات بالعملية الصعبة

\*يستطيع القيام بجميع العمليات المتعلقة بعمليات الخصم وإقراض البنوك والمؤسسات المالية

\*يمنح البنك قروض للبنوك التجارية والمؤسسات المالية في أجل أقصاه سنة واحدة مقابل سبائك ذهبية، عملات أجنبية مع عدم القابلية لإعادة تمويل البنوك التي كانت سائدة سابقا

### 2- مجلس النقد والقرض:<sup>1</sup>

يعتبر إنشاء مجلس النقد والقرض من العناصر الأساسية التي جاء بها قانون النقد والقرض بالنظر إلى المهام التي وكلت إليه والسلطات الواسعة التي منحت له، حيث يؤدي مجلس النقد والقرض دورين أو وظيفتين وهما وظيفة مجلس إدارة بنك الجزائر ووظيفة السلطة النقدية في البلاد ويتشكل مجلس النقد والقرض من:

\* المحافظ ونوابه: يعين المحافظ بمرسوم رئاسي لمدة ستة سنوات كاملة، وهو رئيس مجلس النقد والقرض، له ثلاث نواب يعينون بمرسوم رئاسي لمدة خمس سنوات، ولا يمكن عزلهم الا بمرسوم رئاسي

يمارس المحافظ مهامه باسم بنك الجزائر، حيث يقوم بتوقيع كل اتفاقيات بنك الجزائر، وتمثيل السلطات في الخارج في الميدان المالي، وكذلك الموافقة على السنة المالية، وله الحرية في تحديد السياسة المالية الملائمة

\*موظفون سامون: عددهم ثلاثة يعينون بمرسوم من رئيس الحكومة حسب كفاءتهم وخبرتهم في الميدان الاقتصادي، ويتم تعيين ثلاثة مستخلفين ليحلوا محل الموظفين في حالة الضرورة لذلك أو في حالة غيابهم.

وتتمثل أهم الصلاحيات التي جاء بها مجلس النقد والقرض في:

✓ -صلاحيات المجلس بصفته مجلس إدارة:

1-تداول أخذ القرارات الحاسمة بإصدار التعليمات المنظمة للنشاط المصرفي والمالي والنقدي

2-فتح وغلق وكالات بنك الجزائر

3- إحداث لجان استشارية مع تحديد كيفية تكوينها وصلاحياتها

4- تحديد ميزانية بنك الجزائر وخلال السنة المالية يدخل عليها التعديلات التي يراها ضرورية

5- يطلع المحافظ على جميع الأمور المتعلقة ببنك الجزائر

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 11

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

✓ صلاحيات المجلس كسلطة نقدية:

- 1- إصدار النقد بمراعاة نظم التغطية وضبط الكتلة النقدية
  - 2- تحديد شروط إنشاء بنوك وطنية خاصة وبنوك أجنبية
  - 3- تنظيم ومراقبة سوق الصرف وغرفة المقاصة
  - 4- تطوير مختلف عناصر الكتلة النقدية وحجم القروض
  - 5- تحديد أسس ونسب تغطية المخاطر وكذا السيولة
  - 6- أسس وشروط عمليات بنك الجزائر فيما يخص الخصم وقبول السندات العامة
  - 7- النظم والقواعد المحاسبية التي تطبق على البنوك والمؤسسات المالية
- 3- اللجنة المصرفية:<sup>1</sup>

ينص قانون النقد والقرض في مادته 143 على أنه "تتشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة القوانين والأنظمة التي تخضع لها البنوك والمؤسسات المالية"

وتتمتع اللجنة المصرفية بمقتضى المواد من 147 إلى 152 من قانون النقد والقرض (10/90) بسلطة تنظيم الرقابة، فان اللجنة تأمر بإجراء الرقابة على أساس القيود والمستندات وفي مراكز البنوك والمؤسسات المالية

كما يمكن للجنة المصرفية وبمقتضى أحكام المواد من 153 إلى 157 من قانون النقد والقرض 10/90 أن تتخذ مجموعة من التدابير والعقوبات وذلك عندما تخذ إحدى المؤسسات الخاضعة لرقابة اللجنة المصرفية بالقواعد

### الفرع الثالث: أهداف قانون النقد والقرض

جاء قانون النقد والقرض من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:<sup>2</sup>

- وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي ذلك لأن التدخل الإداري قد ولد تضخما جامحا وانحرافا غير مراقب.

- إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض.

<sup>1</sup> بحوصي مجدوب، المرجع السابق، ص12

<sup>2</sup> ادهان صلاح الدين، مرجع سابق، ص103

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

- تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محضة لفائدة البنك المركزي .
  - تولي مجلس النقد والقرض لتسيير مجلس إدارة البنك المركزي .
  - منح مجلس النقد والقرض سلطة نقدية .
  - ضمان تشجيع عوامل الإنتاج ذات القيمة والابتعاد عن المضاربة.
  - إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب وتوجيه مصادر التمويل.
  - عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص في ميداني القرض والنقد.
- حماية الودائع.

-تنظيم آليات إنشاء النقود و تنظيم مهنة الصيارفة.

-ترقية الاستثمار الأجنبي.

-تخفيض المديونية.

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف،فانه كان من الضروري القيام بإعادة تنظيم الجهاز المصرفي،ومن الضروريالقيام بتحليلات قانونية سياسية واقتصادية، ولهذا الغرض وحسب هذا القانون فقد تم تحديد دور هيكل بنك الجزائر بالإضافة إلى تحديد هيكل رقابة البنوك والمؤسسات المالية.

### المطلب الثاني: تعديلات الأمر (11/03)

جاء هذا القانون بعد أن لاحظت السلطات النواقص والضعف الموجودان في الجهاز المصرفي،خاصة بعد الفضائح المتعلقة ببنك الخليفة وبنك الصناعة والتجارة الجزائري، والذي كشف عن ضعف الرقابة والتحكم من طرف بنك الجزائر،وتضمن هذا الأمر (11/03) الصادر بتاريخ 26 أوت 2003 مجموعة من الإصلاحات:

1-السماح للبنك المركزي بممارسة أفضل لمهامه من خلال:<sup>1</sup>

\*الفصل على مستوى بنك الجزائر ما بين مجلس الإدارة ومجلس النقد والقرض

\*توسيع مهام مجلس النقد والقرض

\*استقلالية لجنة البنوك

<sup>1</sup> منصورى زين،مرجع سابق،ص431



## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

2- إقامة هيئة رقابية مكلفة بإقامة و متابعة نشاطات البنك ولاسيما النشاطات المتصلة بتسيير مركزية المخاطر ومركزية المستحقات الغير المدفوعة

3- إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية للإشراف على تسيير الرصد الخارجية

4- يصدر مجلس النقد والقرض نظام يحدد الحد الأدنى الجديد رأس مال البنوك والمؤسسات المالية وسيعمل على هذا الأساس بنك الجزائر على تعزيز التقييم لمتطلبات الاعتمادات الجديدة

5- يشكل قاعدة للرقابة على الوثائق والمستندات، ويسمح بالاطلاع السريع على تطور الوضعية المالية الخاصة لكل بنك<sup>1</sup>

وتدعيما لهذه النقاط جاء قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي واضحا في ما يخص الإصلاح حيث حدد طبيعة الإصلاح بإتباع الخطوات التالية:<sup>2</sup>

1- وضع نصوص تشريعية وتنظيمية لتأطير وظيفة الرقابة :

وذلك من خلال تطهير محافظ البنوك العمومية

2- إعادة تنظيم الجهاز المصرفي بعد تطهيره مباشرة:

والهدف من وراء ذلك منح القدرة على التكيف مع النشاطات والوظائف الموجودة في البنوك العالمية وذلك من خلال إستراتيجية طموح تعتمد على:

\* تكوين الموارد البشرية وإدخال المعلوماتية

\* اعتماد سياسة التسويق المصرفي تجاه العملاء وهو ما يسمح بتعبئة ادخار العائلات وتوفير القروض

\* تنوع المنتجات المالية بهدف إضفاء طابع التنافسية وتلبية الاحتياجات التمويلية للاقتصاد

3- إعادة تنظيم الجاز المصرفي بالاستناد إلى نواة صلبة من البنوك العمومية العصرية والمطهرة ماليا:

وذلك لأنها تستعمل عبء إعادة الهيكلة الاقتصادية والصناعية للمشاركة في إعادة انطلاق الاقتصاد الوطني

4- العمل على وضع منتجات مالية جذابة: هذا ما يسمح بجذب الأموال المكتنزة لدى القطاع الخاص

<sup>1</sup> بحوصي مجذوب، مرجع سابق، ص 16

<sup>2</sup> عياش قويدر، براهيم عبد الله، مرجع سابق، ص 62

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

و تتمثل أهم التغييرات التي جاء بها الأمر (11/03) والمتعلق بالنقد والقرض في الجدول التالي:

جدول رقم 01: مقارنة بين قانون (10/90) والأمر (11/30) المتعلق بالنقد والقرض

القانون ( 10/90 ) المتعلق بالنقد والقرض	الأمر (11/03) المتعلق بالنقد والقرض
<p>*يتولى إدارة بنك الجزائر محافظ يساعده نواب له ومجلس ادارة ومراقبان</p> <p>*يتم تعيين الموظفين الثلاثة بناء على الكفاءة في المجال المالي وبموجب مرسوم من رئيس الحكومة</p> <p>*يتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى ثلاثة أشخاص ذوي الكفاءة في المجال الاقتصادي والنقدي</p> <p>*يسلم محافظ البنك لرئيس الجمهورية خلال الشهر الذي يلي اختتام كل سنة مالية الميزانية مع تقدير يبين أعمال بنك الجزائر</p>	<p>*يتولى ادارة بنك الجزائر محافظ يساعده ثلاثة نواب</p> <p>*يتم تعيين الموظفين الثلاثة بناء على مرسوم رئاسي</p> <p>*يتكون مجلس النقد والقرض من أعضاء مجلس الإدارة بالإضافة إلى شخصين يتم اختيارهم بحكم كفاءتهم في المجال النقدي</p> <p>*يقدم المحافظ لرئيس الجمهورية خلال الأشهر الثلاثة التي تلي اختتام سنة مالية الحصيلة وحسابات النتائج مع تقرير يتضمن عمليات بنك الجزائر</p>

المصدر: من اعداد الطالبة بناء على الأمر (10/90) و(11/03)

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

المطلب الثالث: قياس استقلالية بنك الجزائر بين قانون (10/90) والأمر (11/03)

الفرع الأول: قياس استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون (10/90)

تقاس الاستقلالية لبنك الجزائر باستعمال مختلف معايير الاستقلال التشريعي للبنك المركزي وتتمثل في:

**1- المحافظ: (الوزن النسبي له 0.2)<sup>1</sup>**

\*فترة الوظيفة: 6 سنوات (حسب المادة 22 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيبية تساوي 1.00

\*تعيين المحافظ: من قبل رئيس الجمهورية (حسب المادة 20 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيبية تساوي 0.00

\*الرفض أو الطرد للمحافظ: حسب (المادة 22 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيبية تساوي 0.83

\*هل يقاد المحافظ وظائف أخرى في الحكومة: كلا (حسب المادة 23 من قانون النقد والقرض 10/90) ومنه درجة الترتيبية 1.00

وبذلك يمكن حساب درجة الاستقلالية لمعيار المحافظ كما يلي:

$$\text{درجة الاستقلالية} = 1.00 + 0.00 + 0.83 + 1.00 = 4 / 1.00 = 0.7075$$

وبنفس الطريقة نحسب درجة الاستقلالية لكل معيار (السياسة النقدية، أهداف البنك المركزي، حدود الإقراض الحكومي) ثم نأخذ درجة استقلالية كل معيار ثم نضربها في أوزانها النسبية للحصول على درجة الاستقلالية الكلية

**- صياغة السياسة النقدية: (الوزن النسبي 0.15)**

\*الجهة الموكلة لها صياغة وإعداد السياسة النقدية: حسب المادة 56 من قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض درجة الترتيبية تساوي 0.33

\*حل التنازع: (حسب المادة 46 من قانون 10/90 أن الكلمة الأخيرة في حالة التضاد تعود للبنك) ومنه درجة الترتيبية تساوي 1.00

<sup>1</sup> عزوز علي، "مداخلة بعنوان قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الإصلاحات الحديثة"، ملتقى إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات

الراهنة، 11-12 مارس 2008، جامعة ورقلة، ص 17

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

\* دور البنك في إعداد الموازنة العامة للدولة: درجة الترتيبية تساوي 0.00 وبالتالي يمكن حساب درجة الاستقلالية لهذا المعيار كالتالي:

$$\text{درجة الاستقلالية} = 3/1.00 + 0.00 + 0.33 = 0.4433$$

### 3- أهداف البنك المركزي: (الوزن النسبي 0.15)

الأهداف التي يسعى البنك المركزي لتحقيقها هي حسب المادة 44 من قانون 10/90 من قانون النقد والقرض) هي تتناغم مع الاستقرار النقدي ، درجة الترتيبية 0.60 ومنه درجة الاستقلالية في رسم الأهداف تساوي <sup>1</sup>0.60

### 4- حدود الإقراض الحكومي: (الوزن النسبي 0.50) ويضم المتغيرات التالية<sup>2</sup>

\* الإقراض الغير المورق: 0.15

حسب المادة 76 من القانون والقرض أن البنك المركزي يمنح الخزينة تسبيقات لمدة أقصاها 240 يوم ، على أن يتم ذلك على أساس تعاقدي، ودرجة الترتيب لهذا المتغير هي 0.33

\* الإقراض المورق: 0.1

حسب المادة 79 من قانون 10/90 يمكن للبنك المركزي أن يخصم أو يقبل تحت نظام الأمانة للسندات المكفولة المكتتبة لصالح محاسبي الخزينة تستحق خلال ثلاثة أشهر وعليه فان التسليف المورق مسموح به وبحدود مرنة، ودرجة الترتيبية تساوي 0.67

\* شروط الإقراض: 0.1

حسب المواد (77-79) فان شروط الإقراض محددة وبذلك فان درجة الترتيب لهذا المتغير تساوي 0.33

\* المقترضون المحتملون من المصرف: 0.05

حسب المادة 74 فان البنك المركزي يمكن أن يمنح قروض بالحساب الجاري للبنوك والمؤسسات المالية لمدة سنة على الأقل وعليه فان درجة الترتيب 1.00

\* حدود إقراض المصرف: 0.025

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 18

<sup>2</sup> عجلان صباح، مرجع سابق، ص 148

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

حسب المادة 74 من قانون 10/90 فان القروض الممنوحة يجب أن تكون مضمونة بسندات صادرة عن خزانة الجزائر ودرجة الترتيب 0.33

\*استحقاق القروض (0.025): يكون في أجل أقصاه 240 يوم ودرجة الترتيب 0.67

\*أسعار الفائدة على القروض: 0.025

حسب المادة 77 من قانون 10/90 لا فائدة للقروض التي يمنحها البنك المركزي للحكومة وبذلك درجة الترتيب 0.50

\*البنك المركزي ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة من السوق الأولية: 0.025

حسب المادة 65 من قانون 10/90 فان درجة الترتيب 0.00

ومنه يمكن حساب درجة الاستقلالية لهذا المعيار كما يلي:

$$0.025 + (0.025 \cdot 0.33) + (1.00 \cdot 0.05) + (0.1 \cdot 0.33) + (0.1 \cdot 0.67) + (0.15 \cdot 0.33) \\ 0.2452 = (0.00 \cdot 0.025) + (0.025 \cdot 0.05) + (0.67 \cdot 0.33)$$

يمكننا تلخيص العمليات السابقة في الجدول التالي:

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

جدول رقم 02: قياس استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون (10/90)

المتغير	الوزن	درجة الترتيب
1- المحافظ	0.2	0.7075
أ- فترة الوظيفة		1.00
ب- تعيين المحافظ		0.00
ج- العزل		0.83
د- هل يقاد وظائف أخرى		1.00
2- صياغة السياسة النقدية	0.15	0.4433
أ- من يصوغ السياسة		0.33
ب- حل التنازع		1.00
ج- دور المصرف في الموازنة		0.00
3- أهداف البنك المركزي	0.15	0.60
استقرار الأسعار الهدف الرئيسي حسب القانون		0.60
4- حدود الاقتراض الحكومي	0.50	0.2452
- الاقتراض غير المورق	0.15	0.33
- الاقتراض المورق	0.1	0.67
- شروط الاقتراض	0.1	0.33
- المقرضون من المصرف	0.05	1.00
- حدود الاقتراض	0.025	0.33
- استحقاق القروض	0.025	0.67
- أسعار الفائدة	0.025	0.50
- البنك ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة	0.025	0.00
درجة الاستقلالية الكلية للبنك		0.499

المصدر: عجلان صباح، مرجع سابق، ص 150

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

الفرع الثاني: قياس استقلالية بنك الجزائر في ظل الأمر (11/03)

بنفس الطريقة السابقة يتم قياس الاستقلالية باستعمال نفس المعايير السابقة وقد تم تلخيص العمايات

جدول رقم 03: قياس استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر (11/03)

المتغير	الوزن	درجة الترتيب
1- المحافظ	0.2	0.345
أ- فترة الوظيفة		0.00
ب- تعيين المحافظ		0.00
ج- العزل		1.38
د- هل يقلد وظائف أخرى		1.00
2- السياسة النقدية	0.15	0.666
أ- من يصوغ السياسة		1.00
ب- حل التنازع		1.00
ج- دور المصرف في الموازنة		0.00
3- أهداف البنك المركزي	0.15	0.60
استقرار الأسعار الهدف الرئيسي أو الهدف الوحيد حسب القانون		0.60
حدود الاقتراض	0.50	0.2452
- الاقتراض غير المورق	0.15	0.33
- الاقتراض المورق	0.1	0.67
- شروط الاقتراض	0.1	0.33
- المقرضون من المصرف	0.05	1.00
- حدود الاقتراض	0.025	0.33
- استحقاق القروض	0.025	0.67
- أسعار الفائدة	0.025	0.50
- البنك ممنوع من شراء أو بيع أوراق مالية للحكومة	0.025	0.00
درجة استقلالية بنك الجزائر		0.4642

المصدر: عجلان صباح، مرجع سابق، ص 157

### المبحث الثالث: أثر القوانين المتعلقة باستقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية

#### المطلب الأول: التطور الفعلي للسياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية ممارسة حديثة في النظام النقدي الجزائري كانت من ثمار إصدار قانون النقد والقرض وتحول الاقتصاد الجزائري نحو السوق كآلية للضبط وتخصيص الموارد، وهكذا فإن إعادة الاعتبار لدور الآليات النقدية يكون قد وفر الأدوات الضرورية كي تلعب السياسة النقدية دورها الجديد بشكل فعال.

#### الفرع الأول: السياسة النقدية خلال المرحلة 1990-1994<sup>1</sup>

كان الهدف الأساسي للسياسة النقدية في سنة 1990 يتمثل في محاولة التخفيف من التضخم في ظل التطهير المالي الكلي، بينما كان الهدف في سنة 1991 هو محاولة التحكم في التضخم في ظل التثبيت الاقتصادي، وشهدت سنة 1992 محاولة التخفيف من وتيرة التضخم في ظل تعديل وارتفاع التكاليف الداخلية في حين كانت سنة 1993 ترمي إلى تحقيق نفس الهدف ولكن في سياق الجهود المبذولة للتحكم في التكاليف الداخلية، وتتمثل أهم مميزات إدارة السياسة النقدية في هذه المرحلة في التركيز على استعمال الوسائل المباشرة نظرا لعمق الاختلالات المالية للبنوك والمؤسسات العمومية، وبعد إعادة الاعتبار لبنك الجزائر تم الحد من قدرة البنوك التجارية للجوء إلى بنك الجزائر قصد إعادة التمويل وعلى هذا الأساس تم إدارة السياسة النقدية بواسطة تأطير القرض الذي أخذ أشكالا متعددة

#### الفرع الثاني: السياسة النقدية خلال المرحلة 1994-2001

خلال الجزء الأول من هذه الفترة قامت الجزائر باعتماد برنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، وتم خلال هذه الفترة إدخال أدوات تتلائم مع منطق السوق وطبيعته، وتم المرور إلى استعمال الأدوات الغير المباشرة للسياسة النقدية لاسيما العمليات في السوق النقدية وكان هذا يمثل هدفا أسمى للسياسة النقدية، وفي الإطار الخاص بالانتقال إلى استعمال الأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، تم اتخاذ جملة من الخطوات تمثلت أهمها في:<sup>2</sup>

- إدخال نظام الاحتياطات الإجبارية كوسيلة غير مباشرة في إدارة السياسة النقدية اعتبارا من 1994 (تعليمية بنك الجزائر رقم 94-16 المؤرخة في 09/04/1994)

- شرع بنك الجزائر ابتداء من ماي 1995 (تعليمية بنك الجزائر رقم 95/28 المؤرخة في 22/04/1995) في استعمال نظام المناقصات عن طريق نداءات العروض في السوق النقدية قصد تأمين السيولة لفائدة البنوك

<sup>1</sup> الطاهر لطرش، مرجع سابق، ص 403

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 407



## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

التجارية، ويندرج ذلك في إطار إعطاء وزن أكبر لمعدل الفائدة قصد تعزيز قوى السوق وزيادة شفافية السياسة النقدية

-عمليات السوق المفتوحة التي تتضمن قيام بنك الجزائر بشراء وبيع سندات عمومية تقل مدة استحقاقها المتبقية عن ستة أشهر، وتكون عمليات شراء وبيع هذه السندات بمبادرة من بنك الجزائر وبشكل مباشر مع البنوك والمؤسسات المالية،

وقد شهدت هذه المرحلة تسجيل نتائج هامة في مجال الاستقرار النقدي بالرغم من استمرار مشاكل نقص السيولة البنكية.

### الفرع الثالث: السياسة النقدية اعتبارا من سنة 2001

تميزت هذه المرحلة بظهور ظروف جديدة تتمثل على الخصوص في:<sup>1</sup>

تغيير الإطار المؤسسي لممارسة السياسة النقدية والمتمثل في قانون النقد والقرض، حيث تم إدخال التعديل الأول في سنة 2001 (الأمر 01-01 المؤرخ في 27 فيفري 2001) والذي حمل بشكل أساسي الفصل بين مجلس إدارة بنك الجزائر ومجلس النقد والقرض من جهة و إلغاء مدة عهدة المحافظ ونوابه من جهة، بينما كان التعديل الثاني بواسطة الأمر ( 03-11 المؤرخ في 26 أوت 2003) والذي تم بموجبه إعادة صيغة شبه كاملة للقانون مع تأكيد التعديلات التي تم إدخالها سنة 2001، كما تم إدخال تعديل سنة 2010 تضمن بالنسبة للسياسة النقدية تدقيق الهدف الذي ترمي إليه هذه الأخيرة حيث أدخل هذا التعديل على نص المادة 35 وتم بموجبه تحديد السهر على استقرار الأسعار كهدف صريح للسياسة النقدية.

وقد عرفت هذه المرحلة أيضا إدخال أدوات جديدة منها:

- إعادة تنشيط الاحتياطي الإجمالي كوسيلة غير مباشرة للسياسة النقدية (تعليمية بنك الجزائر رقم 01-01 المؤرخة في 11/02/2001) وتم في هذا المجال تغيير معدلات تكوين هذه الاحتياطات ومعدلات الفائدة المكافئة لها مرات عديدة خلال هذه المرحلة

-تم إدخال وسيلة جديدة غير مباشرة اعتبارا من أبريل 2002 هي استرجاع السيولة عن طريق نداءات العروض

تعليمية بنك الجزائر رقم 02-2002 التي تستهدف إلى امتصاص السيولة الفائضة لدى النظام البنكي

<sup>1</sup> المرجع السابق، ص 409

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

المطلب الثاني: مخطط الاستعداد الائتماني

أولاً : الاستعداد الائتماني الأول ماي 1989 :

يعتبر أول اتفاق كان بين صندوق النقد الدولي و الجزائر في إطار اتفاق للتثبيت في 30 ماي 1989 مدته 12 شهرا، و بالفعل وافق الصندوق على تقديم 155.7 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة ، و قد استخدم المبلغ كليا كسريحة واحدة في الفترة (1989 إلى 1991).<sup>1</sup>

أحدث هذا الاتفاق تغييرا جذريا على مستوى المنظومة التشريعية في المجال النقدي، إذ بعد سنة تقريبا من تاريخ الاتفاق تم صدور قانون النقد و القرض 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 .

إذ قبل هذا لم يكن يمكن الحديث عن وجود سياسة نقدية واضحة و ذلك للتداخل بين الخزينة العامة والبنك المركزي، هذا من جهة، و ضعف الوساطة المالية من جهة أخرى

و قد جاء هذا القانون باستقلالية أكثر للسلطة النقدية، و فك التداخل بين القطاعين النقدي و الحقيقي، و تحديد الخزينة بإبعادها عن الائتمان، ثم تنظيمه لآليات عمل الجهاز المصرفي، لتحقيق أهداف السياسة النقدية.<sup>2</sup>

في ظل هذا الاتفاق، تطورت الكتلة النقدية بين سنة 1989 و 1990 بنسبة 11.32% في حين تغير الناتج الداخلي الخام (PIB) بمعدل 0.80% فقط و هو ما يبين تواجد تباعد بين المؤشرات النقدية و المؤشرات العينية مما يفضي إلى وجود كتلة نقدية بدون مقابل الشيء الذي ساعد على بروز اختناقات تضخمية.

و نظرا لحدوث أمور كثيرة منها ما يتعلق بالجانب الاقتصادي و السياسي و الاجتماعي، لم يتمكن هذا البرنامج من تحقيق جميع أهدافه المسطرة لذلك قامت الحكومة بإبرام اتفاق استعادي ثاني في جوان 1991<sup>3</sup>

ثانيا: الاستعداد الائتماني الثاني 1991 :

بتاريخ 03 جوان 1991، تم الاتفاق بين الجزائر و صندوق النقد الدولي على الاستعداد الائتماني الثاني إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح.

<sup>1</sup> الهادي خالدي، المرأة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996، ص 195

<sup>2</sup> الجمعية العلمية، نادي الدراسات الاقتصادية، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، ملحقه الخروبة، 05-03-2015، ص3، الموقع [www.sarambite.com](http://www.sarambite.com)

<sup>3</sup> المرجع السابق، ص4

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

- و قد سحبت الأقساط الثلاثة الأولى، القسط الأول في جوان 1991 ، الثاني في سبتمبر 1991، الثالث في ديسمبر 1991 ، بينما القسط الرابع الذي كان من المفروض أن يسحب في مارس 1992 فقد تم تجميده من طرف الصندوق،<sup>1</sup> و اتخذت السلطات الجزائرية مجموعة من الإجراءات النقدية في هذا البرنامج:
- العمل على الحد من الكتلة النقدية بجعلها في حدود 41 مليار دينار جزائري
  - تحويل العديد من السلع من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الأسعار ذات الهامش الأقصى و تحويل العديد منها إلى نظام الأسعار المصرحة
  - تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل، حيث رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى 11.5 % بدلا من 10.5 % سنة 1990، و تحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17 %
  - و خلاصة القول، أن الجزائر في فترة الاستعداد الائتماني الأول و الثاني، كانت في ظروف جد صعبة، أولها عدم الاستقرار السياسي، إضافة إلى وجود اختناقات اقتصادية كبيرة.<sup>2</sup>

### ثالثا: الاستعداد الائتماني الثالث 1994<sup>3</sup>

- مرة أخرى لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي طلبا للمساعدة، بموجبه تحصلت على قرض بقيمة 457.2 وحدة سحب خاصة أي ما يعادل مليار دولار أمريكي ،بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي تمهيدا لعقد اتفاق موسع في المستقبل، وتتمثل مجموعة الإجراءات النقدية في ما يلي:
- الحد من نمو الكتلة النقدية.
  - وضع حدود قصوى للائتمان المصرفي المسموح به للحكومة و القطاع العام.
  - زيادة سعر الفائدة الدائنة و المدينة للحد من القروض المصرفية للقطاع العام، و تشجيع الادخار من جهة ثانية.
  - إنشاء سوق للنقد الأجنبي فيما بين البنوك و الوسطاء المعتمدين.

لكن و بالرغم من التقدم المحسوس و غير التام المتوصل إليه في مكافحة بعض المشاكل الحقيقية إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال رهينة قطاع المحروقات بصفة شبه كلية، مما يوضح في أكثر من مرة أن الاقتصاد

<sup>1</sup> الهادي خالدي، مرجع سابق، ص 196

<sup>2</sup> الجمعية العلمية نادي الدراسات الاقتصادية، مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد مرجع سابق، ص 6

<sup>3</sup> حاكمي بوحفص، "الإصلاحات الاقتصادية نتائج و انعكاسات (دراسة حالة الجزائر)"، الملتقى الدولي حول تأهيل المؤسسة الاقتصادية، سطيف، يومي 14 و 15 مارس

2001، ص 65

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

الجزائري تلزمه إصلاحات جذرية لا تكون محصورة قيمتها النقدية على مختلف المؤشرات الاقتصادية، بل إصلاحات عميقة من شأنها أن تخرج الجزائر من تبعيتها إلى الخارج و هذا ما ينتظر من الإصلاحات الهيكلية التي تدخل في إطار قرض موسع لمدة 3 سنوات

### رابعاً: اتفاق التمويل الموسع<sup>1</sup>

اتفاق القرض الموسع الذي أبرزته الجزائر مع صندوق النقد الدولي هو اتفاق عن برنامج متوسط المدى مدته 3 سنوات أي ابتداء من أبريل 1995 إلى غاية مارس 1998 تحصلت الجزائر بموجبه على قرض قدر بـ 1169.28 مليون وحدة من حقوق السحب الخاصة أي ما يعادل 127.9% من حصة الجزائر في الصندوق.

وتتمثل الإجراءات المتعلقة بالسياسة النقدية في:

- تمويل إعادة هيكلة و إعادة رسملة البنوك التجارية العامة عن طريق عمليات الحقن النقدي، و تحويل الديون.
- تنمية سوق المال و هذا بفضل: إدخال نظام المزايدة لائتمانات بنك الجزائر عام 1995 وإدخال نظام المزايدة لأذونات الخزينة عام 1995، إدخال عمليات السوق المفتوحة عام 1996
- تطبيق نسبة كفاية رأس مال البنوك بمقدار 4% مع رفعها إلى معيار بنك التسويات الدولية البالغ 8% عام 1996.
- تعزيز القواعد الاحترازية التي تفيد تركيزات المخاطرة و تضع قواعد واضحة لتضيق القروض و المخططات الاحتياطية لسنة 1995.
- إلغاء حد خمس نقاط مئوية على نقاط أسعار الفائدة المصرفية سنة 1996.
- انجاز الأعمال التمهيديّة لإنشاء سوق رأسمالية من (1996-1998) .

### المطلب الثالث: مواصلة الإصلاحات الاقتصادية

تحصلت السياسة النقدية مع بداية سنوات 2000 على بعض الثوابت، على وجه الخصوص بعض الاستقلالية خاصة سنة 2001 ظهر تطبيق السياسة النقدية بصورة منفصلة في ظل سياق اقتصادي كلي تميز ب: تضخم خفيف و معتدل، فائض هام لميزان المدفوعات الجارية، نسبة ايجابية للنمو الاقتصادي ، و من جهة أخرى شرع بنك الجزائر منذ سنة 2001 في إصدار التقرير السنوي حول الوضعية الاقتصادية و النقدية للبلاد،

<sup>1</sup> النشاشيبي كريم و اخرون، الجزائر: "تحقيق الاستقرار و الدخول نحو اقتصاد السوق، واشنطن"، مجلة صندوق النقد الدولي، 1998، ص14

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

فرغم تأخيره بشهور في نشره إلا انه يسمح بالحصول على الرؤية الواضحة للسياسة النقدية من خلال الأهداف المسطرة و الوسائل المسخرة لبلوغ هذه الأهداف.

### 1- أهداف السياسة النقدية منذ 2001/2000<sup>1</sup>

كل من قانوني 10/90 و 11/03 سطرًا الأهداف النهائية للسياسة النقدية بالإضافة إلى تحديد مهام البنك المركزي، و نلخص هذه الأهداف في:

- استقرار الأسعار و نسبة أسعار الصرف بالتوافق مع نمو سريع للاقتصاد.
- استقرار الأسعار و نسبة أسعار الصرف بالتوافق مع الاستعمال التام للموارد كما ينص عليه قانون 10/90.
- غير أن بنك الجزائر لم يأخذ بعين الاعتبار سوى استقرار الأسعار كهدف ينص عليه قانون 90-10 وقانون 11-03

-مراقبة وتيرة التضخم التي يقيسها و في هذه الفترة كان من غير الممكن الحصول على نسبة رقمية للتضخم

### 2-وضعية السياسة النقدية في سنة 2002:<sup>2</sup>

إن الهدف الأساسي و النهائي للسياسة النقدية، هو المحافظة على استقرار الأسعار، و سمح إصلاح أدوات السياسة النقدية التي أرسيت دعائم تطبيقها منذ عام 1994 ، لبنك الجزائر بتهيئة عدة أدوات نقدية غير مباشرة لبنك الجزائر، نوجزها فيما يلي:

- معدل مرشد محدد وفقاً للتطورات الاقتصادية الكلية وكذا تطور المؤشرات النقدية.
- أدوات للسوق النقدية ممثلة في أخذ الأمانات ومزادات القروض عن طريق المناقصات.
- تم إدخال نظام لمزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداء من عام 1995 وهذا، كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية وكأداة غير مباشرة للسياسة النقدية.
- نظام الاحتياطي الإلزامي.

ومن أجل ضمان استعمال فعال للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، واصل بنك الجزائر عام 2002 تطوير برنامجه النقدي وتسييره للسيولة الإجمالية .

<sup>1</sup> ادهان صلاح الدين، مرجع سابق، ص135

<sup>2</sup> المرجع السابق، ص138

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

ولقد تميز النصف الثاني لعام 2001 وكذلك طيلة عام 2002 وضعية سيولة كبيرة للبنوك. وقد أدى مضمون الإفراط في السيولة خلال عام 2002 إلى ممارسة السياسة النقدية، على وجه الخصوص، بواسطة أداة جديدة ألا وهي استرجاع السيولة وهذا لجعل مراقبة المجاميع النقدية أكثر فعالية.

و هذا ما حدث فعلا، فقد انخفضت الاحتياطيات الحرة للبنوك إلى 46 مليار دينار في نهاية شهر ديسمبر 2002، بعد أن وصلت إلى 145.7 مليار دينار في نهاية شهر مارس 2002،

كما أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الاحتياطي الإلزامي منذ فبراير 2001، وذلك من أجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ومنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة المصرفية.

واستعمل هذه الأداة كذلك عام 2002، بطريقة نشطة بحيث يتماشى معدل هذا الاحتياطي وفقا لتطور الاحتياطي الحر للبنوك. و للتقليص من الإفراط في السيولة، تم رفع معدل الاحتياطي الإلزامي في ديسمبر 2002 ليصبح 6.25 في المائة مقابل 4.25 في المائة. عام 2001، وفي ضوء ذلك، وصلت ودائع البنوك بعنوان الاحتياطي الإلزامي إلى 22.6 مليار دينار في نهاية عام 2002 بعدما كانت في مستوى 43.5 مليار دينار في نهاية عام 2001.

أما عمليات السوق المفتوحة، لم يتم التمكن بنك الجزائر من استعمالها خلال عام 2002 و 2001، وذلك بسبب ضعف تطور سوق السندات الحكومية، ومع ذلك، يبقى دور هذه الأداة قويا وذو أهمية بدلالة الجزء النسبي الهام للسندات العمومية في محافظ البنوك بالنسبة لأصولها.

خلاصة لذلك فإن الهدف النهائي للسياسة النقدية المعبر عنه باصطلاح استقرار الأسعار على المدى المتوسط، بمعنى تضخم أقل من 3% قد تم تحقيقه خلال عام 2002، إذ انخفض تضخم أسعار الاستهلاك إلى 1.4% بالمقارنة مع عام 2001 حيث كان هذا المعدل 4.2%.

كما توصلت الجزائر إلى تطبيق منظم للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية المتمثلة في استعادة السيولة والاحتياطي الإلزامي

### 3- وضعية السياسة النقدية سنة 2003:

شهدت سنة 2003 صدور الأمر رقم 11/03 المؤرخ في 26 أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض، في الوقت الذي يُبقى فيه على تحرير القطاع المصرفي بدعم شروط تأسيس و رقابة على البنوك و المؤسسات المالية، و من جهته وضع بنك الجزائر آليات تتسم بدقة كبيرة و تخص الرقابة و السهر و الإنذار،<sup>1</sup>

<sup>1</sup> محافظ بنك الجزائر، "التطورات النقدية في الجزائر سنة 2003"، مجلة أفاق، العدد 4، ص 71

### 4-وضعية السياسة النقدية سنة 2004

#### 4-1 الظرف النقدي للسداسي الأول من سنة 2004

سجل السداسي الأول من هذه السنة النتائج التالية:

- دعم قوي على مستوى الوضع الخارجي: شكل تحسن سعر البترول أهم عنصر والذي كان سببا في الدعم المسجل على مستوى التوازنات الداخلية و الخارجية للبلاد.

- انتقلت الأرصدة الخارجية الصافية لبنك الجزائر التي تعكس ارتفاعا لاحتياطات الصرف عند نهاية ديسمبر 2003 من 2325.9 مليار دج إلى 2450 مليار دج في جوان 2004، كما سجلت الأرصدة الخارجية للبنوك انخفاضا طفيفا خلال هذه السداسي و ذلك من 16.7 مليار دج نهاية 2003 إلى 14.6 مليار دج في نهاية جوان 2004.

بالإضافة إلى زيادة الكتلة النقدية بنسبة 10.1% و هذا ما يفسر بازدياد قدرات الادخار لدى المتعاملين الاقتصاديين في ظرف يتميز بتحسن شروط التمويل للاقتصاد الوطني<sup>1</sup>

#### 4-2الظرف النقدي و المالي للسداسي الثاني من سنة 2004<sup>2</sup>

تكمن إحدى الخصائص التي ميزت ظرف السداسي الثاني من سنة 2004 في الزيادة القوية للواردات، و بذلك أدت إلى تحسن السوق الدولية للطاقة ، و قد أشارت التقارير السابقة للمجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي إلى هذا الترابط الموجود بين تحسن المداخل من العملة الصعبة و الميل نحو الارتفاع لحجم الواردات من السلع و الخدمات.

هكذا فإن نتائج سياسة الدولة في مجال تسيير الاحتياطات الرسمية للصرف انعكست عبر تحسن قوي لميزان المدفوعات و من ثم تأثر اقل للاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية .

وفيما يتعلق بتطبيق السياسة النقدية تميز ظرف هذا السداسي بتكثيف استعمال الأدوات المباشرة للتنظيم النقدي - سحب السيولة و الاحتياطات الإجبارية - ويظهر تطبيق وسيلة سحب السيولة النقدية من قبل بنك الجزائر انه كثيفا و دائما، و هكذا تم سحب مبلغ إضافي قدره 150 مليار دج من الدائرة النقدية خلال سنة 2004 ، و بهذا بلغ المخزون الإجمالي الذي تم سحبه 400 مليار دج.

<sup>1</sup> مقتطفات من تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني موقع بنك الجزائر www.bank-of-algeria.dz 2015/03/10

<sup>2</sup> ادهان صلاح الدين، مرجع سابق، ص145

## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

كما أدى ارتفاع الأسعار العالمية للبتروول في هذا السداسي من سنة 2004 إلى التأثير ايجابيا على قدرات ادخار الدولة و الخزينة العمومية، و ساعد هذا التحسن على الشروع في برنامج إنعاش اقتصادي في المدى المتوسط يقوم أساسا على الزيادة في نفقات الميزانية.

### 5-وضعية السياسة النقدية سنة 2012 و 2013

يحلل التقرير السنوي لبنك الجزائر بموجب سنة 2012 أهم التطورات الاقتصادية الكلية والمالية والنقدية، كما يوضح التقرير صياغة و إدارة السياسة النقدية، وتمثلت أهم النقاط في <sup>1</sup>:

-كانت وضعية التطور الاقتصادي العالمي لا تزال تتضمن مخاطر في 2012 و لكن تمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق أداءات مالية معتبرة خصوصا تعزيز الوضعية المالية الخارجية الصافية المترافقة باستقرار مالي ولكن في وضع يتميز بالعجز في الميزانية.

-في حين توسعت وتيرة النمو الاقتصادي، في ظرف يتميز بتضخم نحو الارتفاع بسبب استمرار الضغوط التضخمية، خصوصا ارتفاع التحويلات الهادفة للحد من ظاهرة التضخم قد أثر تصاعديا على الأسعار، ومن ثم صعب إدارة السياسة النقدية من قبل بنك الجزائر والتي يتولاها وفقا للإطار القانوني الجديد المتضمن صراحة هدف التضخم

-إن تحسين الجهاز التنظيمي المتضمن أدوات إدارة السياسة النقدية من جهة، والمبادرة في استعمال أدوات التنبؤ بالتضخم قد سمحا لبنك الجزائر بتدقيق إدارة السياسة النقدية في 2012 مع تبني توجه استشرافي

-ساهمت فعالية إدارة السياسة النقدية في الاستقرار المالي تبقى هذه المساهمة للسياسة النقدية حاسمة بالنظر الى هيمنة المصارف في النظام المالي في الجزائر

-تلعب السياسة النقدية دورا نشطا في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي، علما أن هدف التقليل من التضخم كهدف صريح للسياسة النقدية تم في أوت 2010 وعليه فان دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم يتولاها بنك الجزائر من خلال الأدوات الملائمة

-في 2013 أدخل بنك الجزائر أداة جديدة للسياسة النقدية وهي استرجاع السيولة لمدة 6 أشهر بمعدل فائدة 1.5% يهدف هذا التعزيز للسياسة النقدية امتصاص أكبر للسيولة المستقرة في المصارف ومن ثم تسيير أحسن لفائض السيولة في السوق النقدية واحتواء أثرها التضخمي

<sup>1</sup> تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012 وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013،



## الفصل الثالث: أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية

### خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا في هذا الفصل لمسار السياسة النقدية في ظل الإصلاحات نخلص إلى أن الإصلاحات التي شهدتها النظام المصرفي الجزائري أثمرت نتائج ايجابية وتميزت السياسة النقدية في ظل هذا الإصلاح بالحدز و الحزم، و أدخلت الأدوات غير المباشرة و إنشاء سوق النقد في ظل استقلالية البنك المركزي.

كما عرفت تأثرا كبيرا ببرامج الإصلاح المطبقة من خلال سلسلة الاتفاقيات الائتمانية، و اتفاق التمويل الموسع، و من نتائج ايجابية على الصعيد النقدي.

كما ساهم قانون النقد والقرض من خلال منحه الاستقلالية لبنك الجزائر في التأثير على السياسة النقدية وجعلها أكثر فعالية

## الخاتمة العامة

من خلال دراسة موضوع تأثير استقلالية البنك المركزي على السياسة النقدية أدى بنا ذلك إلى معرفة أن البنك المركزي له أدوار كثيرة الأبعاد فإنه لا يقتصر على تنظيم وتمويل المؤسسات النقدية والمالية بل يتعدى ذلك إلى إصدار العملة ومراقبتها و تحديد قيمتها وضبط العلاقة النقدية الداخلية والخارجية للدولة وكذا الإشراف عليها، كما يعتبر من بين المساهمين في السياسة النقدية للدولة وذلك من خلال قيامه بدور المسير والمنظم والمراقب والموجه لأدوات السياسة النقدية، إذ يساهم مساهمة فعالة في إنجاز البرامج التنموية الضخمة والهامة ومن بين الاتجاهات الحديثة كما رأينا تنامي الاتجاه نحو منح البنوك المركزية أكبر قدر من الاستقلالية عن سلطة الحكومة في تنفيذ السياسة النقدية على نحو يمكنه من تحقيق هدفه الأساسي وهو استقرار المستوى العام للأسعار

أما في ما يخص الإصلاحات التي خضع لها الجهاز المصرفي بصفة عامة وبنك الجزائر خاصة، فهذه الإصلاحات أدت إلى رفع عجلة التنمية الاقتصادية بوتيرة معتبرة وتمحورت هذه الإصلاحات في قانون النقد والقرض 10/90 الذي مكن الدولة من الوصول إلى إيجاد بعض الحلول تخص السياسة النقدية التي ساهمت في دفع وتيرة التنمية الشاملة والإنعاش الاقتصادي الوطني إلا أنها لم تخلو هي أيضا من عدة مشاكل أكثرها تعقيدا تلك المتعلقة بإيضاح علاقة البنك المركزي بالسياسة النقدية بالإضافة إلى ضبط المتغيرات المستقلة بسياسة الإصلاح لتجنب النتائج الغير مرغوب فيها .

من خلال ما سبق يتضح لنا أن الجزائر قد بذلت جهودا معتبرة لتوفير المحيط الملائم للنشاط المصرفي، وذلك عن طريق توفير الإطار المؤسسي والتشريعي من خلال الإصلاحات التي بذلتها خاصة قانون النقد والقرض (10/90) والأمر (11/03) ومدى انعكاسها في إعطاء آثار في العديد من الجوانب وتفعيل السياسة النقدية وجعلها أكثر وضوحا

### نتائج اختبار الفرضيات:

- بخصوص الفرضية الأولى أن استقلالية البنك المركزي لا تعني الانفصال التام عن الحكومة، صحيحة فقد لاحظنا أن الاستقلالية الممنوحة للبنك المركزي ليست مطلقة أي لا يكون البنك المركزي منفصل بشكل نهائي عن الحكومة، وإنما هي درجة من الاستقلال لأن التدخلات بين سياسات البنك والسياسة الاقتصادية للدولة أمر لا مفر، وذلك من أجل تحقيق أهداف مهمة، كما أنه في النهاية البنك المركزي مؤسسة تعمل في الإطار المؤسسي للدولة فالاستقلالية تعني أن قراراته تكون مستقلة بالنسبة للسياسة النقدية لكن تكون منسقة بشكل كبير مع السياسة الاقتصادية للدولة حيث يكون هناك تكامل وعدم وجود اختلاف في الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها

- أما بالنسبة الفرضية الثانية أن استقلالية البنك المركزي تجعل السياسة النقدية أكثر فعالية وأكثر وضوح، صحيحة، وذلك لأن البنك المركزي عند منحه الاستقلالية تصبح لديه حرية أكبر في قراراته وذلك بدون أي ضغوط من جهة الحكومة، فيكون البنك المركزي هو السلطة الوحيدة التي ترسم السياسة النقدية ويتولى إدارة السياسة النقدية بالشكل الذي يجعلها أكثر فعالية لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها

## الخاتمة العامة

-أما الفرضية الأخيرة أن استقلالية بنك الجزائر برزت بعد قانون(10/90) وتجسدت أكثر بالأمر (11/03) صحيحة لأن البنك المركزي قبل قانون النقد والقرض كان يتمثل دوره في إصدار النقود دون أن تكون له مساهمة أو دور في السياسة النقدية، وكان هناك تضارب في السلطات قبل إصداره، وبصدور هذا القانون منحت الاستقلالية لبنك الجزائر وأصبح مسؤولاً عن السياسة النقدية وجعلها أكثر وضوح وفعالية

**النتائج:**

بعد دراستنا لهذا الموضوع توصلنا إلى مجموعة من النتائج أهمها:

-وجود البنك المركزي في الدولة يجعل الجهاز المصرفي أكثر تنظيم وتزداد أهميته في توليه مهمة الإصدار النقدي

-تكمّن أهمية البنك المركزي في مدى استقلاليته في الدولة فكلما كانت درجة الاستقلالية كبيرة كلما ساعده ذلك في تحقيق أهدافه بدقة

- إن الهدف الأساسي من تطبيق السياسة النقدية هو استقرار الأسعار على المدى المتوسط.

-ترتبط استقلالية البنك المركزي بطبيعة أهداف السياسة النقدية، فعندما تتحقق هذه الاستقلالية فان السياسة النقدية المعتمدة تؤدي إلى انخفاض معدلات التضخم وتعمل على استقرار مستوى الأسعار

-تضمن استقلالية البنك المركزي ضمان مصداقية السياسة النقدية، لأن السلطة النقدية المستقلة تكون أكثر جدارة في تحقيق أهدافها والمحافظة على الاستقرار

-تجسدت استقلالية البنك المركزي في الجزائر بصدور قانون (10/90)، وتطوت بشكل واضح بالأمر(11/03) الذي أعطى درجة عالية من الاستقلالية للبنك

-عبت السياسة النقدية في الجزائر في ظل الاستقلالية دورا كبيرا في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك من خلال تحقيق البنك المركزي الاستقرار النقدي

- التطورات على الصعيد العالمي كانت لها الأثر الكبير في تقرير مسار السياسة النقدية في الجزائر

### التوصيات:

تتمثل أهم التوصيات التي يجب الإشارة إليها في ما يلي:

-ضرورة تحديد أهداف البنك المركزي وإعطاء تعريف دقيق له بما يضمن مصداقية السياسة النقدية

-إلزامية التنسيق بين أدوات غير المباشرة للسياسة النقدية بهدف تفعيل عملية تسيير السيولة

-ضرورة إصلاح المنظومة البنكية وذلك من خلال التنسيق بين النظام البنكي و النظام المالي

## الخاتمة العامة

- إن من الشروط الأساسية لاستقلالية البنك المركزي أن تكون قوانين استقلاليته نابعة من إدارته من خلال دراسة مكوناته وقدراته والسياسة النقدية التي يتحكم فيها .

- يجب إيضاح العلاقة بين البنك المركزي والسياسة النقدية بحيث يكون البنك المركزي هو المتحكم في السياسة النقدية وأي إصلاح على مستوى البنك المركزي تكون آثاره على السياسة النقدية مدروسة ومتحكم فيها وأي إصلاح على مستوى السياسة النقدية يكون تابع من البنك المركزي.

- دعم البنك المركزي للسوق النقدي وذلك بتركيزه على العمليات المتعلقة بالسيولة وكذا توفير المعلومات الخاصة بالبنوك التجارية

-توسيع صلاحيات البنك المركزي فيما يتعلق بالتعامل في السوق النقدي والمالي

### آفاق الدراسة:

إن كان بحثنا قد تناول الجوانب الواردة في إشكاليات البحث غير أنه هناك جوانب هامة لها صلة بالموضوع تحتاج إلى تعميق أكبر والتي نقترحها في شكل عناوين تصلح أن تكون إشكاليات لمواضيع وبحوث مستقبلية:

1- دور استقلالية البنك المركزي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في ظل المتغيرات المعاصرة

2- تقييم أداء بنك الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية الحديثة

وفي الأخير نأمل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع وفي جمع مادته العلمية وفي دراسته والإلمام بالجوانب الضرورية

## ملخص الدراسة:

### الملخص بالعربية:

لقد شغل موضوع البنك المركزي حيزا كبيرا ومعتبرا في أعمال الكثير من الباحثين بمختلف اتجاهاتهم وذلك باعتباره النواة الأساسية للجهاز المصرفي، كما للسياسة النقدية أهمية كبيرة في الحد والتخفيف من المشاكل الاقتصادية للدولة، والبنك المركزي هو أحد الأطراف الأكثر تأثيرا عليها بل وهو المتحكم فيه والمسير فيجب أن يتمتع البنك المركزي بالاستقلالية في قراراته وتكون له الحرية حتى يتمكن من التأثير على السياسة النقدية وتوجيهها لتحقيق الأهداف المطلوبة والمراد تحقيقها، وبما أن البنك المركزي هو المسؤول على رسم السياسة النقدية ووضعها فان هذه الدراسة تهدف إلى تبيان دور استقلالية البنك المركزي في تحسين أداء السياسة النقدية، كما تهدف أيضا إلى مدى تأثير هذه الاستقلالية على مسار السياسة النقدية وزيادة فعاليتها وذلك من خلال القوانين المتعلقة باستقلالية البنك المركزي

الكلمات المفتاحية: البنك المركزي، السياسة النقدية

### الملخص بالفرنسية:

Rempli le sujet de la banque centrale beaucoup et dire dans le travail de nombreux chercheurs dans diverses attitudes et que comme du noyau système bancaire, que le politique monétaire de grande importance à la réduction et l'atténuation des problème économique de l'état

La banque centrale est un des plus influents par les parties ,mais il décision et avoir la liberté ,pour afin d'atteindre ses objectif

Depuis que la banque centrale responsable de la politique monétaire, cette étude vise à clarifier le rôle des indépendance de la banque centrale pour amélioies les performances de politique monétaire

Les mots clés : la banque centrale, politique monétaire

# المراجع

## قائمة المراجع

الكتب:

- 1- أسامة محمد العوني، مجدي محمود شهاب، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، 1997
- 2- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005
- 3- الطاهر لطرش، الاقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013
- 4- الهادي خالدي المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي، دار هومة، الجزائر، 1996
- 5- اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد عريقات، مفاهيم ونظم اقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2004
- 6- جمال بلعامة، السياسة النقدية في النظامين الاسلامي والوضعي، دار الخلدونية للنشر، الجزائر، 2007
- 7- حربي محمد عيسى عريقات، مبادئ الاقتصاد التحليلي الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، 2006
- 8- رحيم حسين، النقد والسياسة النقدية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2010
- 9- زكريا الدوري، يسرى السمراي، البنوك المركزية والسياسات النقدية، دار اليازوري للنشر والتوزيع، الأردن، 2006
- 10- عبد الغفار حقي، الأسواق والمؤسسات المالية، دار الجامعة الابراهيمية للنشر والتوزيع، مصر، 2004
- 11- عبد المطلب، عبد المجيد، السياسات الاقتصادية على المستوى القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003
- 12- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- 13- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، دار المتهمل اللبناني، بيروت، 2012

- 14- سليمان ناصر، علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية، مكتبة الريام، الجزائر، 2006
- 15- صلاح الدين فهمي محمود، النقود والبنوك، مطبوعات جامعة الأزهر، القاهرة
- 16- فوزي القيسي، النظرية النقدية، دار التضامن، بغداد، 1964
- 17- فريدة بخزاز، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006
- 18- محمد العربي شاكر، محاضرات في الاقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2006
- 19- محمود حسين الوادي، كاضم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007
- 20- محمد علي، أحمد شعبان، انعكاسات المتغيرات المعاصرة على القطاع المصرفي ودور البنوك المركزية، الدار الجامعية الابراهيمية، مصر، 2008
- 21- محمد سحنون، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بهاء الدين للنشر والتوزيع، قسنطينة الجزائر
- 22- مصطفى سليمان، حسام داود، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2000
- 23- مفتاح صالح، النقود والسياسة النقدية، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2005
- 24- محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الدار الجامعية، 2004
- 25- مجدي محمد شهاب، اقتصاديات النقود والمال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، مصر، 2000

#### المذكرات:

- 26- ادهان محمد صلاح الدين، أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية ونقود، جامعة بسكرة، 2011، 2010
- 27- عجلان صباح، استقلالية البنك المركزي ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2007، 2008



28- ناجية عاشور، دور البنك المركزي في إدارة السيولة النقدية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم

الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة بسكرة، 2014، 2013

29- نجاة مسمش، فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر 1986-2004،

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل، جامعة بسكرة، 2005، 2004

الملتقيات:

30- بحوصي مجدوب، استقلالية البنك المركزي بين قانون 90/10 والأمر 11/03، الملتقى الوطني حول

المنظومة المصرفية البنكية في ظل التحولات الاقتصادية، المركز الجامعي بشار، يومي 24 و 25 أبريل 2006

31- حاكمي بوحفص، الإصلاحات الاقتصادية نتائج وانعكاسات دراسة حالة الجزائر، الملتقى الدولي حول تأهيل

المؤسسة الاقتصادية، سطيف، يومي 14 و 15 مارس 2001

32- عياش قويدر ابراهيمي، أثر استقلالية البنك المركزي على أداء سياسة نقدية حقيقية بين النظرية والتطبيق

ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية- واقع وتحديات، جامعة الشلف يومي 14 و 15

ديسمبر 2004،

33- مفتاح صالح، السياسة النقدية والمعلومات الازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى، الملتقى الدولي

للسياسات الاقتصادية في الجزائر، جامعة بسكرة، يومي 29 و 30 ديسمبر 2004

34- منصور زين، استقلالية البنك المركزي وأثرها على السياسة النقدية، ملتقى المنظومة الجزائرية والتحولات

الاقتصادية- واقع وتحديات، جامعة الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004

المدخلات:

35- بودلال علي، سعيداني محمد، مداخلة بعنوان: فعالية النظام المصرفي الجزائري بين النظرية والتطبيق، الملتقى

الوطني حول المنظومة المصرفية، المركز الجامعي جيجل، ماي 2005

36- عزوز علي مداخلة بعنوان: قياس استقلالية البنك المركزي في ظل الاصلاحات المصرفية الحديثة، ملتقى

اصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات الراهنة، جامعة ورقلة يومي 11 و 12 مارس 2008

2008

**المجلات والتقارير:**

37- النشاشيبي كريم وآخرون، تحقيق الاستقرار والدخول نحو اقتصاد السوق، مجلة صندوق النقد الدولي،

الجزائر، 1998،

38- محافظ بنك الجزائر، التطورات النقدية في الجزائر، مجلة افاق، العدد4، 2003

39- تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، التطورات الاقتصادية والنقدية 2012، وعناصر

التوجه لسنة 2013، ديسمبر 2013

**الجرائد:**

40- الجريدة الرسمية رقم 52، العدد18

**مواقع الأنترنت:**

41- [www.banquecentrale.gov-ar.htm](http://www.banquecentrale.gov-ar.htm)

42- [www.iqtissadiya.org.op.cit](http://www.iqtissadiya.org.op.cit)

43- [www.sarabite.com](http://www.sarabite.com)

44- [www.bank.of.algeria.dz](http://www.bank.of.algeria.dz)

الجداول

## قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
65	مقارنة بين قانون (90/10) والأمر (11/03) المتعلق بالنقد والقرض	01
69	قياس استقلالية بنك الجزائر في ظل قانون (90/10) من قانون النقد والقرض	02
70	قياس استقلالية بنك الجزائر حسب الأمر (11/03م)ن قانون النقد والقرض	03

# الفهرس

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	إهداء
أ،ب،ج	المقدمة العامة.
27-9	الفصل الأول: الإطار النظري لاستقلالية البنك المركزي
9	تمهيد
10	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول البنك المركزي
11-10	المطلب الأول : نشأة وتطور البنك المركزي
13-12	المطلب الثاني : مفهوم البنك المركزي وخصائصه
16-13	المطلب الثالث : وظائف البنك المركزي
17	المبحث الثاني : ماهية استقلالية البنك المركزي
17	المطلب الأول : مفهوم استقلالية البنك المركزي
20-17	المطلب الثاني: أسباب استقلالية البنك المركزي وأنواعها
21-20	المطلب الثالث : معايير استقلالية البنك المركزي
22	المبحث الثالث: أهمية استقلالية البنك المركزي ومتطلبات نجاحها
23-22	المطلب الأول : أهمية استقلالية البنك المركزي
24-23	المطلب الثاني: متطلبات نجاح استقلالية البنك المركزي
26-24	المطلب الثالث : اعتبارات استقلالية البنك المركزي
27	خلاصة الفصل
49-29	الفصل الثاني: الإطار العام للسياسة النقدية وأثر استقلالية البنك المركزي عليها

## الفهرس

29	تمهيد
30	المبحث الأول : ماهية السياسة النقدية
32-30	المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية وتطورها
34-33	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية ومبادئها
35-34	المطلب الثالث : مزايا وعيوب السياسة النقدية
36	المبحث الثاني : أدوات السياسة النقدية وأهدافها
39-36	المطلب الأول : الأدوات الكمية للسياسة النقدية
40-39	المطلب الثاني : الأدوات النوعية للسياسة النقدية
42-40	المطلب الثالث : أهداف السياسة النقدية
43	المبحث الثالث:أثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية
43	المطلب الأول :أثر الاستقلالية في الدول النامية
43	المطلب الثاني:أثر الاستقلالية في الدول المتقدمة
48-45	المطلب الثالث : نماذج عن استقلالية البنوك المركزية وتأثيرها على السياسة النقدية
49	خلاصة الفصل
80-51	الفصل الثالث : أثر استقلالية بنك الجزائر على مسار السياسة النقدية
51	تمهيد
52	المبحث الأول : تقديم بنك الجزائر
53-52	المطلب الأول: نشأة بنك الجزائر وتعريفه
54-53	المطلب الثاني : وظائف بنك الجزائر
56-54	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك الجزائر

## الفهرس

57	المبحث الثاني:دراسة مدى استقلالية بنك الجزائر بين قانون 90/10 الأمر 11/03
63-57	المطلب الأول :قانون النقد والقرض 90/10
65-63	المطلب الثاني : تعديلات الأمر 11/03
70-66	المطلب الثالث : قياس استقلالية بنك الجزائر بين قانون (10/90) والأمر (11/03)
71	المبحث الثالث: أثر القوانين المتعلقة باستقلالية بنك الجزائر على السياسة النقدية
71	المطلب الأول : التطور الفعلي للسياسة النقدية
75-73	المطلب الثاني : مخطط الاستعداد الائتماني
79-75	المطلب الثالث: مواصلة الإصلاحات الاقتصادية
80	خلاصة الفصل
83-81	الخاتمة العامة
84	ملخص الدراسة
89-86	قائمة المراجع
91	قائمة الجداول
94-92	الفهرس العام